الترجيح النحوي عند ابن فرحون ت٧٦٩هـ
من خلال كتابه:(العدة في إعراب العمدة)

أ.م.د. أيمن فتحي عبدالسلام زين
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
كلية دار العلوم، جامعة المنيا
ayman.hassan1@mu.edu.eg

doi: 10.21608/jfpsu.2021.107380.1148

الترجيح النحوي عند ابن فرحون ت٧٦٩هـ
من خلال كتابه:(العدة في إعراب العمدة)

مستخلص

يعالج هذا العمل " الترجيح النحوي عند ابن فرحون المدني (ت٧٦٩هـ) من خلال إعراباته للأحاديث النبوية التي اشتمل عليها كتاب "عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي" (ت٦٠٠هـ)، من خلال أربعة محاور هي: الجملة الاسمية ونواسخها، ثم الفعلية ومكملاتها، ثم تعلق حروف الجر، ثم التوابع ومحل الجمل والأساليب. وتوصل العمل إلى نتائج منها أن الترجيح النحوي عند ابن فرحون يخدم اللغة باعتبارها نسقا اجتماعيا تتحكم فيه عدد من الأمور الخارجة عن قواعدها، كما أثبت البحث مدى اعتناء ابن فرحون بالجملة الفعلية لما لها من دور في بناء الخطاب بما تكتنفه أفعالها من تعدد في الدلالات على المستوى النحوي والمعجمي والسياقي المقامي مما أسهم في تعدد الاجتهادات والتأويلات، وظهر في هذا العمل دور المتلقي والمتكلم في الترجيح النحوي، كذلك توصل العمل إلى عدم تقيد ابن فرحون بمذهب نحوي معين، وإنما كان تحليله موضوعيا في ضوء المذاهب كلها واختار ما ناسب المعنى وإن كان نادرا أو قليلا على مستوى القاعدة مبتعدا عن التكلف.

الكلمات المفتاحية: ابن فرحون، الترجيح النحوي، التوجيه، التعلُّق، العدة في إعراب العمدة.

The Grammatical Weighting of Ibn Farhoun al-Madani (769 AH) through His Book *Al-Oddah Fi 'Iierab Al-Omdah*

Dr. Ayman Fathy Abdulsalam Zain
Assistant Professor
Faculty of Dar Al Uloom, Minia University

Abstract

This work deals with "the grammatical weighting of Ibn Farhoun al-Madani (769 AH) through his expressions of prophetic hadiths, which included the book "The Mayor of the Judgments of Abdel Ghani al-Maqdisi" (600 AH), through four axes: the nominal sentence and its copies, then the actual and its supplements, and then attached to the prepositions, then the minions and the place of sentences and methods. The work found results, including that the grammatical weighting of Ibn Farhoun serves the language as a social format controlled by a number of things outside its rules, and the research has also shown the extent to which Ibn Farhoun took care of the actual sentence because of its role in building the discourse because of the multiplicity of semantics in its actions at the grammatical, lexical and contextual level, which contributed to the multiplicity of jurisprudence and interpretations, and in this work the role of the recipient and speaker in the grammatical weighting, as well as the work reached a lack of compliance Ibn Farhoun had a certain grammical doctrine, but his analysis was objective in the light of all doctrines and chose what was the reason for the meaning, albeit rare or a little at the grass-roots level, away from cost.

Keywords: Ibn Farhoun, Grammatical Weighting, Guidance, Attachment, *Al-Oddah Fi 'Iierab Al-Omdah*.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،،،

فهذا بحث بعنوان" الترجيح النحوي عند ابن فرحون[١] من خلال كتابه" العدة في إعراب العمدة "، تناولت فيه ترجيحاته من خلال المصطلحات الدالة على الترجيح، نحو: (الراجح، أرجح، أولى، الصحيح، الظاهر، يرجّح.....إلخ" التي ظهرت في إعرابه لنصوص الحديث النبوي التي اشتمل عليها كتاب عمدة الأحكام من كلام خير الأنام للإمام الحافظ تقي الدين، أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقْدِسِيّ الحنبليّ.(ت ٦٠٠هـ).

والذي دفعني لاختياره عدة أمور **أولها:** أن هذا الكتاب يعد أولَّ كتابٍ فصَّل إعراب الأحاديث وتحليلها نحويا وصرفيا دون الاكتفاء بالمشكل منها، كما عند سابقيه ممن ألَّفوا في هذا المجال، **وثانيها** أنه لم تقم عليه دراسة واحدة– فيما أعلم – تتناول الترجيح النحوي عند مؤلفه حتى الآن[٢]، **وثالثها** أنَّ مؤلفه فقيه، وله مؤلفات عديدة في

---

[١] هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي القاسم، فرحون الدين أبو محمد اليعمري التونسي الأصل، مدني المولد والمنشأ المعروف بابن فرحون الفقيه المالكي(٦٩٣هـ- ٧٦٩هـ) انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي ، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، د:ت، ج١/٤٥٤.

[٢] بعد البحث والتنقيب وجدت بعض الدراسات حول كتاب العدة لابن فرحون، جاء أولها بعنوان:**(العدة في إعراب العمدة من أول كتاب الطهارة إلى كتاب الصلاة عند قوله: باب صفة صلاة النبي، دراسة وتحقيق)**، وهي رسالة ماجستير من إعداد الباحثة فتحية عبد الرحمن حسن، وإشراف أ.د/ أمين علي السيد، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، ١٩٩٥م. وتنقسم هذه الدراسة إلى قسمين: قسم للدراسة النظرية شمل أربعة فصول، أولها خصص للحديث عن الكتاب وصاحبه، والثاني: أفرد للحديث عن موضوع الكتاب وأهميته والغرض من تصنيفه ومصادره ومنهجه، والثالث: تناول الدعائم الرئيسية(أصول النحو) التي استند إليها ابن فرحون ، وخصص الرابع لبيان موقفه من العامل النحوي.أما القسم الثاني فخصِّص للتحقيق، وكما يظهر من عناوين الفصول أنها ليست منوطة بدراسة الترجيحات.
وجاءت الدراسة الثانية بعنوان **:(العدة في إعراب العمدة من أول الكتاب إلى آخر كتاب الجنائز دراسة وتحقيق)**، رسالة ماجستير إعداد الباحث/ عبد الحفيظ حسن محمد الباشا، وإشراف أ.د/ علي إبراهيم إشتوي، الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية بلبيا، كلية اللغة العربية، شعبة اللغويات،٢٠٠٧م، وبالرجوع إليها تبين لي أن الباحث منوط بتحقيق الكتاب ودراسته دراسة عامة توصل من خلالها إلى أنه: عرَّفنا على كتاب جديد يمثل ثقافة مؤلفه وهو إضافة للمكتبة العربية، وأن المولف نَهَجَ نَهْجَ الدماميني وابن مالك في الاحتجاج بالحديث والاعتداد به مصدرا من المصادر السماعية لإثبات القواعد، وأن مؤلفه اعتمد على مصادر متنوعة في النحو واللغة والتفسير" وهذه النتائج لا علاقة لها بترجيحات ابن فرحون كما هو واضح، كما أن مجموع الأبواب التي تناولتها كلتا الدراستين هي ثلاثة أبواب مع أن الكتاب شمل خمسة عشر بابا هي(الطهارة – الصلاة – الجنائز – الزكاة – الصيام –الحج – البيوع – النكاح – الطلاق – اللعان – القصاص – الأطعمة – الأشربة – اللباس – الجهاد).
وأما الدراسة الثالثة فحملت عنوان: **المباحث النحوية في كتاب العدة لابن فرحون المدني(٧٦٩هـ) منصوبات الأسماء أنموذجا**، للباحثة: هيام عبد الله حرج، مجلة كلية الآداب، جامعة الأنبار للغات والآداب، ٢٠١٩، ص ص

الفقه، ورغم ذلك فالكتاب منوط بمعالجة جانب مهم من أدق جوانب النحو هو التحليل في ضوء السياق والمعنى، وهذا بلا شك قد يعطي نتائج تفيد في أثر الفقهاء في التفكير النحوي من ناحية، ونتائج أخرى تَرُدُّ على ما اتُّهم به النحاة من أنهم يفرضون القواعد على اللغة فرضا، لاسيما أن الكتاب يعالج مستوى لغويا من اللغة المسموعة هو الحديث الشريف وهو محل خلاف بين النحاة.

أهداف الدراسة:

لقد قمت بدراسة المسائل النحوية التي استعمل فيها ابن فرحون عبارات الترجيح هادفا إلى ما يلي:

١- التعرف على شخصية فقهية ونحوية في آن واحد لم تنل حظها من الاهتمام من قبل الباحثين، ومعرفة مذهبه النحوي، وعلاقته بالمذاهب الأخرى، والانفرادات التي انفرد بها من خلال الترجيح.

٢- بيان أثر الفقه في الترجيح النحوي عنده، ومعرفة رأيه تطبيقيا في الاستشهاد بالحديث النبوي على القاعدة النحوية لا سيما القواعد التي هي محل خلاف بين النحويين ومدى الاعتماد على ذلك في تيسير النحو.

٣- توضيح طبيعة القياس النحوي عند ابن فرحون من خلال الجوازات النحوية التي يقدمها ويرجح الكثير منها وموقفه من النادر والقليل من الوجوه النحوية.

٤- معرفة أثر الشواهد القرآنية في معالجة نصوص الحديث النبوي وتحليلها ومدى التوافق بينهما والتعويل عليها في الترجيح.

٥- إبراز أثر المعنى والسياق اللغوي والمقامي بظروفه المختلفة في الترجيح النحوي

١٠٦- ١٢٤. تناولت الباحثة فيها المنصوبات ممثلة في: النداء والاختصاص والإغراء والتحذير، والحال، والتمييز، ...إلخ مكتفية بعرض طريقة ذكرها عند ابن فرحون وكيف تعامل النحاة معها ولم تشر للترجيح مطلقا.

وأما الدراسة الرابعة فجاءت بعنوان" **التأويل بالحذف عند ابن فرحون في كتابه العدة في إعراب العمدة**، للباحثين: جلال محمود داود، محمد حسن عواد، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية/ غزة، مج ٢٩، ع٣، ٢٠٢١م، ص ص (٣٩٨- ٤٢٧) واهتم الباحثان ببيان صور الحذف عند ابن فرحون وعلاقتها بنظرية العامل دون أي إشارة إلى فكرة الترجيح.

تساؤلات الدراسة:

هناك العديد من التساؤلات التي يطرحها هذا العمل منها: ما طبيعة الترجيح النحوي عند ابن فرحون؟، وهل هو ترجيح قواعدي يكتفي بقواعد اللغة وحدها أم يضيف عوامل أخرى متنوعة من خارج اللغة تسهم بدور بارز في الترجيح؟ وما حقيقة العلل التي قدمها في ترجيحاته هل هي الأخرى لغوية خالصة؟ أم أنَّ هناك عللا من خارج اللغة؟، وهل يمكن من خلال معالجة ابن فرحون للحديث الشريف مستأنسًا في غالب تحليلاته بشواهد القرآن الكريم دحض رأي من أنكر الاستشهاد بالحديث من خلال التشابه العميق بين المصدرين على مستوي التراكيب؟

المنهج المعتمد:

اتخذ البحث من المنهج الوصفي سبيلا لدراسة ترجيحات ابن فرحون، حيث قمت بوضع عنوان للمسألة خاصة عند اختلاف المسائل المعالجة، واقتصرت على موضع الشاهد في الحديث إن كان سياقه واضحا، وأذكر جزءًا من متن الحديث بقدر ما يتضح به الشاهد إن كان غير واضح، ثم أحلل كلام ابن فرحون على ضوء كلام النحاة القدامى من ناحية والمناهج النحوية الحديثة كالتداولية من ناحية أخرى.

المادة عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على كتاب" العُدّة في إعراب العُمدَة تأليف: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، قطر، ط١، د: ت.

أبعاد الدراسة:

اقتضت طبيعة العمل أن أقسمه إلى أربعة مباحث تسبقها مقدمة بينت فيها أهداف الدراسة والمنهج المعتمد والدراسات السابقة...إلخ. وتعقبها خاتمة بها أهم النتائج ثم مصادر الدراسة ومراجعها.أما المباحث فجاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: ترجيحات ابن فرحون في الجملة الاسمية ونواسخها. وجاء الثاني بعنوان: ترجيحات ابن فرحون في الجملة الفعلية ومكملاتها.وأردفه الثالث معنونا بـ: ترجيحات ابن فرحون في تعلق حروف الجر. وتبعه المبحث الرابع ليعالج : ترجيحات ابن

فرحون في التوابع ومحل الجمل والأساليب، والحمد لله أولا وآخرا.

المبحث الأول

ترجيحات ابن فرحون في الجملة الاسمية ونواسخها

يعرض هذا المبحث ترجيحات ابن فرحون في الجملة الاسمية، وشملت: حذف المبتدأ، وحذف الخبر، وتقديم الخبر على المبتدأ، كذلك يعرض ترجيحاته في نواسخ الجملة الاسمية، ومنها: لزوم اقتران خبر كان الماضي بقد، وأيهما يكون خبرا لليس عند مجيء جارين ومجرورين بعدها، وخبر لا النافية للجنس.

أ- **ترجيحاته في الجملة الاسمية:**

حذف المبتدأ في قوله: "... أَلا أُعَلِّمُكُمْ شَيْئًا تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ، وَتَسْبِقُونَ به مَنْ بَعْدَكُمْ، **وَلا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ**، إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ؟

يقول ابن فرحون:" قوله: "ولا يكُون أحَدٌ أفضَلَ منكُم": يحتمل أن يكُون في محلّ حال من ضمير "تسبقون"، ولكنها جاءت بـ "الواو"، وقد تجيء الحال المنفيّ بـ "لا" كالمثبت في قلّة مجيئه حالًا بـ "الواو". فالأصحُّ أنّه خبر مبتدأ محذوف، وهو عند ابن عصفور بخلاف المثبت، أي أنّه يجيء بـ "الواو" فصيحًا." [1]

رجَّح ابن فرحون كون جملة" **ولا يكون أحد أفضل منكم**" خبرا لمبتدأ محذوف تقديره "هو" وذلك لأنه ذكر قبل ذلك مواطن مجيء الواو قبل جملة الحال ومواطن امتناعها، ومن مواطن الامتناع مع: المضارع المنفي بـ "لا"، نحو: {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ} [المائدة: ٨٤]. [2]

وفي نص ابن فرحون السابق نجده حلل التركيب في ضوء رأي ابن عصفور الذي يرى فصاحة مجيء الحال مع المضارع المنفي بالواو، ثم رجح ما رآه صوابا موافقا جمهور النحويين. وجواز الواو لم ينسب لابن عصفور وحده بل نسبه السيوطي في الهمع لابن خروف، ونسب عند الشاطبي إلى الفارسي وغيره، وعند ناظر الجيش لابن عمرون

---

[1] العدة في إعراب العمدة تأليف: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، قطر، ط١، د: ت :ج٨٤/٢ ، وانظر قريبا من هذا النص: توضيح المقاصد والمسالك :ج٧٢١/٢.

[2] العدة في إعراب العمدة:ج٢١٠/١. وهذه المواضع السبعة نقلها نقلا عن أوضح المسالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن هشام، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د:ت: ج٢٨٩/٢.

كذلك. [١]

ونسب ابن عقيل إلى ابن مالك أنه قال بالرأيين يقول:" ويدخل تحت هذا أيضا المضارع المنفي بلا، فعلى هذا تقول جاء زيد ولا يضرب عمرا بالواو. وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت وأن ما ورد مما ظاهره ذلك يؤول على إضمار مبتدأ. [٢] وقال الشاطبي:" ولا يدرى ما مذهبه حين نظم هذه الأرجوزة، وحكى في التسهيل أن الواو قد تدخل على المضارع المنفي بلا." [٣]

وعللوا السبب في ذلك بقولهم:" لأن المضارع المنفي بـ"لا" بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه "غير"، فجرى مجراه في الاستغناء عن الواو، ألا ترى أن معناه: ما لنا غير مؤمنين، فكما لا يقال: ما لنا وغير مؤمنين لا يقال: ما لنا ولا نؤمن. قاله ابن مالك في شرح الكافية". [٤]

حذف الخبر في قوله: (مَنْ قتَلَ الرَّجُلَ؟ " فَقَالُوا: ابْنُ الأَكْوَعِ)

يقول ابن فرحون:" قوله: "فقَالوا: ابن الأَكْوَع": "ابن" مَرفُوع، فَاعِل فِعْل محذُوف، أي: "قتلَه ابنُ الأَكْوَع". ويجُوز أنْ يكُون خَبر مُبتدأ محذُوف، أي: "هو ابن الأكوع". ويجُوز أنْ يكُون مُبتدأ، وخبره محذُوف، أي: "ابنُ الأَكْوَع قتله"، وهَذَا أوْلى لمطَابَقَة السّؤَال". [٥]

يعد سياق السؤال من السياقات التداولية التي تخضع حركتها للمخاطَب والمخاطِب وطبيعة الخطاب، ومن ثَمَّ تكون صياغة السؤال والجواب بناء على هذه الثلاثية، وينبغي للجواب أن يكون مطابقا للسؤال كما نص كثير من النحاة المتأخرين كالرضي والرمَّاني والمرادي وغيرهم، ونظرا لأن عملية التساؤل تكون بحضور المتكلم

---

[١] انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط١، ١٤٢٨ هـ.ج٥/ ٢٣٤٠، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م: ج٥١٦/٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر. د: ت. ج٣٥/٢،

[٢] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة،ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ج٢٨٢/٢.

[٣] المقاصد الشافية: ج٥١٥/٣.

[٤] شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري: دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م:ج٦١٢/١.

[٥] العُدّة في إعراب العُمدَة :ج٥٢٥/٣.

والمخاطَب، فإنها تنحو نحو الاختصار والحذف لفهم المعنى، وثقة بفهم المستمع[1]، والحذف هنا يكون بناء على وجود قرينة تدل على المحذوف في سياق السؤال المتقدم.

وهذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها النحاة، فيرى ابن مالك أن المحذوف هو الفعل في جواب: من قرأ ؟ وهو على غرار السؤال المذكور في الحديث، ولذا قال في الألفية:

ويرفَعُ الفاعلَ فعلٌ أُضْمِرَا ... كمثلِ زيدٍ في جوابِ من قَرَا

لكن من النحاة من اعترض على ابن مالك وقال بأن الأولى أن يوافق الجواب السؤال، يقول المرادي:" وهذا المثال يحتمل أن يكون "زيد" فيه مبتدأ محذوف الخبر, أي: زيد القارئ، وهو الأظهر؛ لأن الأولى مطابقة الجواب للسؤال. والأحسن أن يقال: كمثل زيدٌ في جواب: هل قرأ أحد؟[2] وقال المكودي:" ويجوز فى (زيد) المثال أن يكون فاعلا والتقدير (قرأ زيد) وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال، فإن السؤال جملة اسمية"[3] ومنهم من لم يعترض ورأى الوجهين جائزين، واستشهد لهما بشواهد من القرآن نحو قوله تعالى:{وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ} ﴿٩﴾ سورة الزخرف. وقوله:{وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ } ﴿٨٧﴾ سورة الزخرف. [4]

هذا، وَقد نقل السيوطي عن ابْنُ الزَّمْلَكَانِيّ فِي الْبُرْهَانِ: وَالَّذِي تُوجِبُهُ صِنَاعَةُ عِلْمِ الْبَيَانِ فِي الْفَاعِلِ الَّذِي حُذِفَ فِعْلُهُ فِي إجابة سُؤَال: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ لِوَجْهَيْن:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُطَابِقُ الْجُمْلَةَ الْمَسْئُول بِهَا فِي الِاسْمِيَّةِ، كَمَا وَقَعَ التَّطَابُقُ فِي قوله: {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا} [النَّحْل: ٣٠] فِي الْفِعْلِيَّةِ... الثَّانِي: أَنَّ اللَّبْسَ لَمْ يَقَعْ عِنْدَ السَّائِلِ إلَّا فِيمَنْ فَعَلَ الْفِعْلَ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلَّقُ غَرَضِ السَّائِلِ، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَمَعْلُومٌ عِنْدَهُ؛ وَلَا حَاجَةَ بِهِ إلَى السُّؤَالِ عَنْهُ، فَحَرِيٌّ أَنْ يَقَعَ فِي

---

[1] انظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ج٣/ ٤٩٢.

[2] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١ ،١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ج٢/٥٨٧.

[3] شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي، تأليف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان،١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م،ج١/٩١.

[4] انظر: المقاصد الشافية: ج٢/٥٦٣.

الْأَوَاخِرِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ التَّكْمِلَاتِ وَالْفَضَلَاتِ. [١]

وعلى ضوء هذا حلَّل ابن فرحون، فإذا كانت اللغة تنتج عدة احتمالات ممكنة في تفسير الجواب، فإن منها ما يناسب ما يقصده السائل/المتكلم ومنها ما لا يناسبه، ففي السؤال السابق: من قتل الرجل؟ فالسؤال يتوجه إلى معرفة القاتل، و(من) الاستفهامية تستفهم عنه، فقالوا: ابن الأكوع.

وهذه الإجابة يمكن تحليلها على ثلاثة احتمالات ممكنة نحويا كما قال ابن فرحون:

أولها: أن يكون التقدير: (قتله ابن الأكوع) فتعرب كلمة" ابن" فاعل لفعل محذوف دلَّ عليه (قتل) في السؤال، وهذه الإجابة غير مطابقة للسؤال، وكأنَّ تصدر التقدير النحوي هنا بالفعل مخالف لما يطلبه السائل لأن الفعل (القتل) معلوم وواقع وإنما يسأل عن الفاعل.

الثاني: يكون التقدير: (هو ابن الأكوع) فـ"ابن" خبر لمبتدأ محذوف، وهذا الاحتمال مع أنه أجاب عن السؤال لكنه غير موافق له ؛لأن (ابن الأكوع) خبر، وفي السؤال عنه بـ"من" وقع مبتدأ، وهو هنا جعله في المؤخرة وهذا مخالف تواصليا.

الثالث: تقديره (ابن الأكوع قتله) فكلمة (ابن) هنا مبتدأ وخبره محذوف، وهذا أولى لأنه مطابق للسؤال تمام المطابقة حيث وقعت الإجابة بالمسئول عنه كما بالسؤال وهذا ما يجهله السائل، وعليه يكون ابن فرحون في ترجيحه مهتما بما يحقق التواصل الفعال بين المتكلم والمخاطب، وأن المخاطَب والمخاطِب لهما دور في التحليل النحوي.

حذف الخبر في قوله: (وَالرَّوْحَةُ يَرُوحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهَ أو الْغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنْ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا)

يقول ابن فرحون:" قوله: "أو الغَدْوَة": أي:"أو الغَدوة يغدوها العبد في سبيل الله خير"، فحَذف جملة "يغدوها" والمتعَلِّق بها وخَبرها، واكتفى بـ"الرّوْحَة" ومَا يتعَلّق بها. ويحتَمل أنْ يكُون "خَير" خَبرَ "الغَدوة"، وخَبرُ "الرّوْحَة" محذُوفٌ يدُلُّ عليه خَبر الثاني، والأول أبْيَن." [٢]

[١] انظر: معترك الأقران : ج٣/٤٩٢- ٤٩٣.
[٢] العدة في إعراب العمدة:ج٣/٥٠٦.

تتجلى البلاغة النبوية في هذا الحديث من خلال الاحتباك المتشابه – من وجهة نظري – حيث إن التقابل بين الروحة والغدوة يفسر بعضه بعضا، وقد أحسن ابن فرحون في تحليله له وإن لم يسمه بهذا الاسم، ويمكن توضيح التقديرات النحوية التي ذكرها ابن فرحون ورجح واحدا منها على النحو التالي:

الروحة يروحها العبد في سبيل الله	(خير من الدنيا وما فيها)
أو الغدوة (.....)	(.....)
الروحة يروحها العبد في سبيل الله	(.....)
أو الغدوة (.....)	(خير من الدنيا وما فيها)

فابن فرحون يرى أنه يجوز أن يكون المقصود: الروحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها، والغدوة مثلها بالكيفية نفسها، فحذف المتعلق بالغدوة وخبرها لدلالة المتعلق بالروحة وخبرها عليه، وبهذا يكون ما قبل العطف كلاما تاما لا حذف فيه، ومن ثم يمكن إكمال الجملة المعطوفة بناء على فهم جملة المعطوف عليه، لاسيما مع وجود علاقة التقابل بين الروحة والغدوة، كما يجوز أن نجعل(خير) خبرا للغدوة، وخبر الروحة محذوف يدل عليه خبر الثاني، لكن الراجح هو الأول لأنه واضح في معناه، والحذف اتساع، والاتساع بابه آخر الكلام ووسطه لا صدره وأوله كما ذكر ابن جني [1]، وهو مبدأ يتعلق بالتواصل.

تقديم الخبر في قوله: " كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – فِي السَّفَرِ، فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ. قَالَ: فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا فِي يَوْمٍ حَارٍّ، وَأَكْثَرُنَا ظِلًّا صَاحِبُ الْكِسَاءِ..."

يقول ابن فرحون:" قوله: "وأكثرنَا ظلًّا صَاحِب الكِسَاء": "أكثر" مُبتدأ، وهو أفعل التفضيل، و"ظلًّا" تمييز، و"صاحب الكساء" خبر المُبتدأ. وفصَل بالتمييز بين المبتدأ والخبر؛ لأنّه من صلة "أفعل"، ولأنّه المقصود من الجملة الخبرية. ويجوز أن يكون "صاحب الكساء" مُبتدأ، والخبرُ مُقَدّم عليه، ويكُون التقدير: "وصَاحِبُ الكِسَاء أكثرنا ظِلًّا". وهَذا أحْسَن." [2]

---

[1] الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د.ط، ١٩٥٢م، ج٢٩١/١.

[2] العدة في إعراب العمدة:ج٢ /٣٥٦.

ذكر النحاة أن الفصل بين ركني الإسناد على خلاف الأصل، وذكر التمييز هنا مقصود في الحديث، حيث إن النبي وأصحابه كانوا في يوم حار، ولا يجدون ما يستظلون به، ومن ثم فأكثرهم ظلاً من له كساء يلقيه على رأسه. فذكر الظل هنا مقصود فوجَّه التركيب عليه لكنه لا يرجح هذا الوجه بسبب مخالفة الأصل القواعدي بالفصل بين ركني الإسناد بالتمييز، ومن ثم يوجهه بوجه آخر يحافظ على المقصود من ناحية ويوافق القواعد من ناحية أخرى من خلال عكس الوظائف والمواقع، وهذا جائز هنا؛لأن كلا من طرفي الإسناد صالح لجعله مبتدأ وخبرا، ولأن الحديث سيق لأجل بيان جواز الصيام والإفطار في السفر وليس لأجل الحديث عن أكثر الناس ظلا.

ب – ترجيحاته في نواسخ الجملة الاسمية:

مسألةعدم لزوم اقتران خبر كان الماضي بقد: (... وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ أَتَتَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ ...)

يقول ابن فرحون:" قوله "وكانت أم سلمة وأم حبيبة أتتا": "كان" واسمها وخبرها، الخبر جملة "أتتا"، وفاعل "أتتا" الألِف... وشرط بعضهم في خبر "كان" إذا كان ماضيًا اقترانه بـ "قد"، والصحيح أنه لا يلزم، وعلى ذلك أكثر الأحاديث."[١]

خرج ابن فرحون الجملة الفعلية المصدرة بالفعل الماضي" أتتا "، على أنها خبر كان موافقا جمهور البصريين، ومعترضا على الكوفيين الذين لم يستحسنوا وقوع الماضي في خبرها، فإن وقع قدَّروا معه "قد" ظاهرة أو مضمرة، وحجتهم أن أحد الفعلين الماضيين يغني عن الآخر فتقدر "قد" لأنها تقرب الماضي من الحاضر، والحقيقة أن السماع فاش في جواز هذا الوقوع دون تقدير" قد" كما ذكر كثير من النحويين. [٢]

مسألة: أي الجارين خبر ليس في قوله: "لا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ"؟

يقول ابن فرحون:" ليس على عاتقه منه شيء": "ليس" من أخوات "كان"، ترفع

---

[١] العدة في إعراب العمدة: ج٢/٢٣١.

[٢] انظر: شرح الرضي على الكافية ، تحقيق د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا. ط ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م، ج١٤٣/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق(الأجزاء من ١-٥)، ط١، ١٤١٩هـ : ١٩٩٨م، ودار كنوز إشبيليا(الأجزاء من ٦: ١٣)، ط١، ١٤٣٣هـ ،: ج١٥١/٤، وتمهيد القواعد: ج١٠٩٥/٣.

الاسم وتنصب الخبرَ، الخبرُ مقدرٌ، يتعلق به "على"... قوله: "ليس على عاتقه منه شيء": إنَّ جَعْل الخبر في "منه" ضعيفٌ ؛ لأنّ الخبر حيث تستقر الفائدة، والفائدة هنا في قوله: "على عاتقه" أقوى، لأنها محطّ الفائدة، إذ التقدير: "ليس شيء مستقرًا على عاتقه منه"، وعلى هذا المعنى. وأما إن جعلت "منه" الخبر كان التقدير: "ليس شيء موجودًا على عاتقه كائنًا منه"، فيتعلّق "على عاتقه" بحال من "شيء" على أنّه صفة في الأصل، فيقتضي نفي وجوده حال وجوده على عاتقه، وليس كذلك، فترجّح الأوّل بجريانه مع المعنى." [1]

إن الإشكال الموجود في الحديث هو أنّ في الحديث مجرورين متقدّمين على الخبر، وهو نكرة، فمتى جعلت أحدهما متعلقًا بالخبر جعلت الآخر صفة متقدّمة حالًا، وكل منهما صالح قواعديا للخبرية، لكن ليس كل منهما صالحا لتحقيق التواصل وقصد الكلام، ومن ثم يكون الراجح فيها هو الذي يحقق التواصل والفائدة، وهذا كائن في أحد التقديرين دون الآخر، وهذا الحديث يشبه حديث" كنت مع النبي في سفر" فكون الجار والمجرور"على عاتقه" متعلقا بخبر(ليس) يفيد ما قصده النبي في حصول الستر، لكن حين نجعل الجار والمجرور" منه" الخبر كان التقدير: "ليس شيء موجودًا على عاتقه كائنًا منه" وهذا لا فائدة فيه؛ لأنه يقتضي نفي وجوده حال وجوده على عاتقه، وليس هذا هو المقصود فترجّح الأوّل بكونه جاريا مع المعنى كما ذكر.

مسألة خبر ليس في قوله:(... وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ أَوْ قَالَ: عَدُوَّ اللَّه وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ...)

يقول ابن فرحون:" قوله: "وليس كذلك": اسم "ليس" ضمير يعود على "المدعوِّ"، و"كذلك" في محل خبرها، أي: "وليس المدعوُّ كائنا كذلك". ويحتمل أن تكون "الكاف" خبر "ليس"، و"ذلك" مُضافٌ إليه، وفيه بُعد، **والأوّل أشَدّ معنى.**"[2]

لحرف الكاف معان متعددة ووظائف نحوية بحسب السياق الذي يرد فيه من ناحية وبحسب التصنيف النحوي لها بين الاسمية والحرفية من ناحية أخرى، وقد ذكر ابن فرحون في مواضع أخرى من كتابه هذه المعاني وتلك الوظائف، يقول في أحدها: الكاف

[1] العدة في إعراب العمدة:ج٢/٢٣.
[2] السابق: ج٣/٢٦٥.

حرف تشبيه، وتختص اسميتها بالشعر على الأصح، وتجيء زائدة، وتوافق على... وللتعليل..." .[١]

ومن ينظر إلى التوجيه السابق لابن فرحون يلحظ أن الوجه الأول يجعل فيه الكاف حرفا للتشبيه أو حرف جر زائدا للتأكيد، ومن ثم فـ"ذلك" تعرب خبرا للناسخ " ليس"، وعلى هذا الأساس لا يتعلق حرف الجر بالفعل الناقص، فقدر له ما يصح أن يتعلق به وهو" كائنا"، وهذا التوجيه مرجح عنده وهو أفضل من الوجه الثاني الذي جعل الكاف فيه اسما بمعنى "مثل" وعليه يكون هو الخبر للناسخ، ويعرب اسم الإشارة بعده مضافا إليه، وأرى أن عدم ترجيح هذا الرأي عنده راجع إلى معنى المماثلة، لأن التقدير: وليس المدعو مثل ذلك، فالمماثلة تعني أنها قد تكون في كل شيء وهذا ليس مقصودا أما تقدير" كائنا" لا يعني المطابقة في كل شيء. أي: ليس كافرا ولا عدوا لله.

مسألة جر خبر لا النافية للجنس في قوله: فَبَدَأَ بِالصَّلاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، بِلا أَذَانٍ وَلا إِقَامَةٍ..."

يقول ابن فرحون:" و"لا" هنا عند الكُوفيين اسم بمعنى "غير" لدُخُول حرف الجر عليها. و"أذانٍ" مخفوضٌ بالإضافة إليها، ومثله قوله: "خرجت بلا زاد"، و"جئت بلا شيء". **والصّحيح:** أنّ "أذان" مجرور بـ "الباء"، و"لا" دَخَلت بين حَرف الجر والاسم لمعناها من النفي، فهي زائدة بين "الباء" ومعمولها...". [٢]

يبدو من النص السابق أن ابن فرحون يوافق رأي البصريين في كون "لا" في " بلا أذان ولا إقامة" زائدة أو لغوا باعتبار العَمل، لا المعنى، ومن ثم فكلمة أذان مجرورة بالباء، ولقد ذكر المرادي رأي الكوفيين وعلى أي شيء قاسوه،، يقول المرادي:" وحكى بعضهم، عن الكوفيين، أن لا في قولهم: جئت بلا زاد، اسم بمعنى غير، لدخول حرف الجر عليها، كما جعلت "عن وعلى" اسمين، إذا دخل حرف الجر عليهما. ورد بأن "عن وعلى" لم تثبت لهما الزيادة، فلذلك حكم باسميتهما، بخلاف "لا "، فإنها قد ثبتت لها الزيادة. [٣]، ووافق بعض المعاصرين رأي الكوفيين ورأوه أقرب منهم د. السامرائي، قائلا:"

---

[١] العدة في إعراب العمدة: ج٢٦٨/١.

[٢] السابق: ج١٣٣/٢- ١٣٤.

[٣] الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م: ص: ٣٠١، وانظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي

وعند الكوفيين أن (لا) هنا اسم بمعنى (غير) والمعنى جئت بغير زاد، وما بعدها مجرور بالإضافة. وهذا القول أقرب إلى المعنى. [1] وعلى أية حال فقد لاحظنا أن ابن فرحون بعد أن حلل التركيب في ضوء المذاهب النحوية للمدرستين رجح رأي البصريين.

المبحث الثاني

ترجيحات ابن فرحون في الجملة الفعلية ومكملاتها

تعد ترجيحات ابن فرحون في الجملة الفعلية أكثر عددا إذا ما قورنت بسابقتها، وذلك راجع من وجهة نظري لتعدد قضاياها ومسائلها وتنوع مكملاتها من ناحية، ودورها في بناء الخطاب من ناحية أخرى، لذا شملت ترجيحاته دلالة الأفعال معجميا وسياقيا وما يترتب على ذلك من ارتباط العناصر المكملة لبناء الجمل بها، كما شملت حركة الفعل الإعرابية بين الرفع والجزم تارة، وبين النصب والرفع تارة أخرى، كذلك حذف الفعل، ثم تناول المكملات وإعراباتها في ضوء السياق اللغوي والمقامي، ولعل هذا يتضح فيما يلي:

أ- **في الجملة الفعلية:**

مسألة " رأى" هل هي بصرية أم علمية في قوله: (فما رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم– استنَّ استنانًا أحسن منه)

يقول ابن فرحون:" قولها: "فما رأيتُ النبي –صلى الله عليه وسلم– استن": "ما" نافية، والرؤية بصرية، وجملة "استن" في محلّ حال، أي: "مستنًا".ويحتمل أن تكون الرّؤية بمعنى العِلم؛ فتكون جملة "استن" في محلّ المفعول الثاني. وهو أحسَن." [2]

يخضع التحليل النحوي في النص السابق للاعتبارات التي يتبناها المحلل في دلالة الفعل التي يبرزها السياق وتتحكم في نوعية العناصر المرتبطة به وظيفيا، فالرؤية في الحديث قد تحمل دلالتها على معنى (رأى البصرية)، أي أن أمَّنا عائشة ما أبصرته بعينها حال استنانه يفعل كما فعل هذه المرة، ومن ثم يكون التفضيل قاصرا على ما أبصرته بعينها هي فقط. وقد تحمل دلالتها على (رأى القلبية) أي بمعنى العلم والذي يعني

حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م،ج ١٢١٤/٣.

[1] معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م،ج ٣٦١/١.

[2] العدة في إعراب العمدة:ج١٧٨/١.

الإدراك الكلي لحقيقة استنان النبي، وهو أقوى من دلالة البصر؛لأنها تشمل ما رأته وما نقل إليها من استنانه من قِبل آخرين، فكأنها تريد القول بأنها لم تر ولم ينقل إليها أحد استنانا للنبي هو أفضل من ذلك، وهذا يتطلب مفعولين يكون أحدهما هو النبي والثاني هو الجملة الفعلية" استن" أي مستنا.

والحقيقة أن النفي بـ"ما" – من وجهة نظري– يدل على مراقبة زوجته له في أفعاله لدرجة أنه حصل لديها علم وإدراك كلي لاستنانه وليس قاصرا على ما رأته هي في هذه الحال، لكن الذي أريد أن أؤكد عليه هنا أن كلتا الدلالتين يحتملها السياق لكن ما رجحه ابن فرحون مبني على الولوج إلى عالم النص وما يحيط به من ظروف وملابسات.

مسألة " رأى" هل هي بصرية أم علمية في قوله "هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت، فقال رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم– نعم إِذَا رأت الماء"

يقول ابن فرحون:" والرؤية يحتمل أن تكون عِلمية؛ فتتعدى إِلَى مفعولين، الثاني مُقدّر، أي: "إِذَا رأت الماءَ موجُودًا" أو غير ذلك. قال أَبُو حيّان: وحذفُ أحد مفعولي "رأى" وأخواتها عزيز ... **والظاهرُ أنّ الرؤية بَصَرية؛** فيتعدّي إِلَى واحد. وينبنَي على ذلك أنّ المرأة إِذَا علمت أنَّها أنزلت ولم تره أنّه لا غسل عليها." [1]

لعل تحليل ابن فرحون لهذا الحديث يستدعي طرح عدد من الإشكالات المهمة تجاه التحليل وهي: أليس الفعل المتحدث عنه هذه المرة هو الفعل (رأى) نفسه موضع الحديث في الشاهد السابق ودلالته بين البصرية والعلمية؟ وإذا كان كذلك فلماذا استدعى كلام أبي حيان الذي يفيد أن حذف أحد مفعولي رأى العلمية عزيز، ولماذا رجَّح هذه المرة كونها بصرية؟ وما الفرق بين هذا الحديث والحديث السابق(فما رأيت رسول الله استن)؟

لقد اعتمد ابن فرحون على عدد من المرجحات لكونها هنا بصرية منها: أن عدد العناصر المرتبطة بالفعل (رأى) واحد وهو(الماء) بينما في الحديث السابق يوجد عنصران أساسهما المبتدأ والخبر، وهذا جعله يستدعي نص أبي حيان ليعتمد عليه في تدعيم كونها بصرية؛ لأن حذف أحد مفعوليها حين تكون علمية عزيز، وهذا كله يدخل في الجانب النحوي القواعدي.

---

[1] السابق:ج١/٢٤٥- ٢٤٦.

لكن- من وجهة نظري- هناك مرجِّح يتجاوز القواعد مراعيا ظروف النص وملابساته وطبيعة المتحدث عنه، كما تتدخل فيه عدد من الكفايات التداولية والموسوعية عبَّر عنها بيان ابن فرحون لعلاقة النحو بما ينبني عليه من أحكام فقهية!، فلست أرى أنه رجح أنها بصرية بسبب ما نقله عن أبي حيان من قلة حذف أحد مفعولي رأى العلمية، فقد عهدنا عن ابن فرحون أنه لا مانع عنده من أن يخرِّج في ضوء القليل ويدافع عنه طالما وافق المعنى والسياق، لكن السبب الحقيقي هو أن المُتَحَدَّثَ عنه وهو الحيض لا يحتاج إلى مجرد التصور الكلي له، ولكن يحتاج إلى المعاينة الحسية والمشاهدة في كل مرة ، وهذا لا يتحقق إلا بالبصر، ولذا قال ابن فرحون مختتما كلامه "وينبنَي على ذلك أنّ المرأة إذَا علمت أنَّها أنزلت ولم تره أنّه لا غسل عليها" وفي هذا أكبر دليل على أن المشاهدة بالبصر فيما يتعلق بالحيض أدل على المعنى من الرؤية العلمية.

مسألة الفعل " اشتكى" بين التعدي واللزوم: "عَنْ عَائِشَةَ – رضي الله عنها – قَالَت: لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ – صلى الله عليه وسلم..."

يقول ابن فرحون:" ويحتمل أن يكون "اشْتَكى" متعدِّيًا، أي: "اشتكى رأسَهُ"، وقد جاء في الحديث أنه قال – صلى الله عليه وسلم – لعائشة – رضي الله عنها –: "وا رأساه". وفي الحديث: "إنّ ابنَتِي اشْتَكَت عَينَها"، يُروي بالضّم والفتح، فالضم على الفاعلية، والنصب على المفعولية. **والظاهر أنه لازم؛** لأنه بمعنى "مرض."[1]

لعل مما يلفت الانتباه في التحليل النحوي عند ابن فرحون هو استحضاره(باعتباره متلقيا) لكل ما يتعلق بالتركيب موضع التحليل سواء من الحديث أو من القرآن وهذا يسمى في علم اللغة النصي" التعالق النصي" وبيان العلاقة بين النصوص في محاولة فهم النص وتفسيره[2]، فهو هنا استحضر وقوع شكواه من رأسه في حديث(وا رأساه)، ووقوعها على العين في رواية النصب من حديث" إن ابنتي اشتكت رأسَها"، إلا أن ابن فرحون لا يرى الفعل (اشتكى) في هذا السياق متعديا والمفعول محذوفا، لكنه يتخذ من التضمين – وإن لم يصرح به لكنه ذكره في كتابه وخرج عليه – سبيلا للترجيح، لأن الفعل (اشتكى) بمعنى

(1) العدة في إعراب العمدة:ج٢/٢٢٧.

(2) انظر: علم اللغة النصي النظرية والتطبيق د. عزة شبل محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ: ٢٠٠٩م، ص.٧٤

(مرض) باتفاق جميع شراح الحديث، ومرض فعل لازم، ولعله استند إلى رواية ذكرها البخاري عن عروة بلفظ" في مرضه الذي مات فيه" [١]. فحمل الفعل (اشتكى) على (مرض) ناتج عن فهم لطبيعة السياق والمقام وللغة باعتبارها قدرة إنسانية تلازم فيها النظر في المعنى مع النظر في التركيب.

مسألة معنى الفعل "يعلم" في قوله: "لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيْ المُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنْ الإِثْمِ"

يقول ابن فرحون:" قوله: "يعلم": يحتمل أن يكُون بمعنى "يعرف"؛ فيتعدّى لواحد، **وهو الظّاهر فيها هنا.** ويحتمل أن تكون العِلْمية؛ فيتعدّى إلى اثنين. وهو على كِلا الوجْهين مُعلّق بـ "ماذا". فجُملة "ماذا" في محلّ مفعول "عَلم". [٢]

إن السياق في هذا الحديث لا نستطيع أن نعتمد عليه في عملية الترجيح، ذلك لأن (علم) معلق عن العمل بـ"ماذا" الاستفهامية، فالظاهر أن ابن فرحون اعتمد على أشياء من خارج النص تتعلق بالاعتقاد، حيث إننا في تحديد كم الثواب والعقاب قاصرون عن ذلك ، فالله وحده هو العالم به، ومن ثم فالفعل" يعلم" لا سبيل لحمله على معنى العلم الذي يفيد الإدراك الكلي لحقيقة العقاب الذي يناله المار بين يدي المصلي، لذلك نقول: عرفت الله ولا نقول علمت الله[٣]، والأمر نفسه مع الثواب والعقاب لأنه مما يتعلق بالله، ومن ثَمَّ (يعلم) في الحديث يُحْمَل على المعرفة.

مسألة الفعل بين الرفع والجزم في قوله: "فَأَمَرْتُ المِقْدَادَ بْنَ الأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ"

يقول ابن فرحون :" ... يَغسِلُ ذَكَرَه"، الفعلُ مَرفوعٌ على الخبر، ويجوزُ فيه الجزمُ بتقدير "لام" الأمر، أي: "ليغسل". ومثله قوله:

مُحَمَّدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ...

أي: "لِتَفْد". ويكُون "يتوضّأ" مَجْزومًا بالعَطْف عليه، إنْ جُزم. والظاهِرُ أَنَّهُ مرفوعٌ،

---

[١] صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، ط١، ١٤٢٢هـ. ج٣٤/٧.

[٢] العدة في إعراب العمدة : ج٦٠٩/١.

[٣] للمزيد حول الفرق بين علم وعرف ينظر: المقارنة بين المعرفة والعلم د. بليل عبدالكريم، مقال بشبكة الألوكة / ثقافة ومعرفة / فكر: تاريخ الإضافة: ٢٠٠٩/١١/١٢ ميلادي - ١٤٣٠/١١/٢٤ هجري. https://www.alukah.net/culture//0/8227

وهو أحْسَنُ. قالوا: والسرُّ في العُدول عن الأصل في ورود الأمر بمعنى الخبر، وورود الخبر بمعنى الأمْر: أنَّ الخبرَ يستلزم ثبوت مُخبره ووقوعه، بخلاف الأمر، فإذا عبَّر بالخبر عن الأمر كان ذلك آكَد لاقتضاء الوقوع حَتَّى كأنه واقع. وأمَّا التعبيرُ عن الخبر بالأمْر: فإنَّ الأمْرَ شأنُه أنْ يكُون بمَا فيه دَاعية للأمْر، وليس الخبر كذلك، وإذا عبّر بالأمْر عن الخبر أشْعَر ذلك بالدّاعية، فيكُون ثبوته وصدْقُه أقرَبَ." (١)

إن ابن فرحون بعد أن ذكر ما يجوز في التركيب من وجوه وفقا لما تقرره قواعد اللغة يختار ما يتناسب أكثر مع المقام ويحقق تواصلا فعالا مع المتلقي، وعلى الرغم من أنه ذكر رواية البخاري وهي" اغسل ذكرك وتوضأ" ورواية مسلم" توضأ وانضح فرجك" وكل منهما على الأمر، إلا أنه يرجح رواية الرفع على الإخبار لأنها هي المشهورة معللا ذلك بعلة تداولية أو تواصلية تتعلق بالإنجاز أو لنقل بسرعة الإنجاز، فالتعبير بالخبر(وتناسبه حالة الرفع) عن الأمر آكد في الوقوع، أي صار واقعا بالفعل كأنه حدث، وكأنه يريد أن يقول إن الصحابي السائل عن حكم المذي امتثل الأمر بالفعل وحقق ما طلب منه، وفي هذا من حسن التلطف والتأدب ما فيه، وعلى هذا فترجيحات ابن فرحون تكون في ضوء ما تحققه قواعد التواصل الفعال في ضوء المقام.

مسألة الفعل بين الرفع والنصب بعد حتى في قوله: "خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى نَلْتَقِيَ"

يقول ابن فرحون:" ويحتمل الفِعْل الرّفع، أي: "خُذوا سَاحِل البحر (حَتَّى) نحن (نلتقي) مَعَكُم". فعلى الأوّل- يقصد النصب- : يكُون لسَيرهم غَاية، وهو " لُقي النّبي – صلى اللّه عليه وسلم–، وتكُون "الياء" مفتُوحَة. وعلى الثّاني: لا يكُون "لُقي النّبي" غَايَة لسَيرهم، إنما القَصْد به حِفْظ سَاحِل البَحْر، وتكُون "اليَاء" سَاكِنة، ويُرَجّح هَذا كَونهم ذَبَحُوا الصَّيد وأكَلُوا وسَاروا حتّى بَلغُوا النّبي .. ونظيرُ هَذا: قوله تعالى: {... وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ..}﴿٢١٤﴾ سورة البقرة. ومنه قَولهم: "مرض حتّى لا يرْجُونه" أي: "هُم لا يَرْجُونه". قَال ابنُ مالك: في قَول البراء: "إذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَدَ" إشْكَالٌ؛ لأنّ "حتّى" فيه بمعنى "إلَى أنْ"، والفعلُ مُستقبل؛ فحَقّه أن يكُون بلا

(١) العدة في إعراب العمدة:ج٢٠١/١- ٢٠٢، وانظر شاهدا آخر حلله بالطريقة نفسها: ج٢٢٧/٢.

"نُون"؛ لاستحقاقه النّصب، لكنّه جَاء على لُغَة مَن يَرفَع الفِعْل بعد "أَنْ"، حملًا على "أَنْ" المخَفّفة، كقراءة مجاهد: {لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} بضَمّ "الميم". وإذا جَاز تَركُ إعْمالها ظَاهِرَة؛ فتَرْكُ إعْمالها مُقَدّرَة أوْلَى بالجَوَاز. انتهى. قُلتُ: والعَملُ بعد هَذا على الرّوَاية." (١)

يظهر أثر العلامة الإعرابية على المعنى من خلال ما قدمه ابن فرحون في توجيه دلالة التركيب بين النصب والرفع، فقول النبي" حتى نلتقي " توافرت فيه شروط "حتى" في كونها ناصبة، فالفعل بعدها مستقبل، ودلالتها" إلى أن" وفقا للسياق، ويكون المعنى أنهم جعلوا لقيا النبي غاية لهم، فسيرهم متواصل حتى يصلوا النبي، إلا أنه يرى أن هناك مرجحات من السياق النصي والمقامي ترجح الرفع على الحكاية وهي صنيعهم في الطريق وتوقفهم حتى ذبحوا وأكلوا ثم واصلوا السير، ومن ثم يكون القصد حفظ ساحل البحر لئلا يضلوا الطريق لا ليلتقوا بالنبي، ويؤكد رأيه بشاهد من عند ابن مالك متفق مع ما يقوله في الإعراب، وفي النهاية يقرر بأن العمل على الرواية، أي أنها هي التي تبين أي الوجهين نختار.

مسألة حذف الفعل من قوله:(فَقَالَ: الصَّلاةَ، يَا رَسُولَ الله، رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ)

يقول ابن فرحون:"قولُه:" فقَالَ: الصَّلاةَ": النَّصْبُ بتقدير"احضر"، وهو الصّوابُ، ويحتمل الرَّفْع، بتقدير"الصلاةُ حاضرةٌ". وعلى النَّصْب الرّواية. وحَذْفُ الفِعْل جَائزٌ إذَا فُهِم المعْنى، ولو أظْهَر لجَاز، بخِلافِه إذَا لم يَدُلّ عَليه دَليلٌ ولم يُفْهَم من سِيَاق الكَلام .(٢)

إن فهم المعنى من قبل المخاطب مهم في حركة التركيب النحوي حذفا وإثباتا، فحذف الفعل هنا مفهوم من المعنى من قِبَلِ المخاطب، وهذا المبدأ من المبادئ الراسخة في الفكر النحوي وأيدته النظريات الحديثة في تحليل الخطاب، فليس المقصود هنا بعدما تأخر النبي عن الصلاة وانتظره الصحابة حتى إنَّ صبيانهم ناموا سوى دعوته لحضور الصلاة، ولعل هذا بمثابة القرينة الحالية التي تفهم من سياق الحديث، وهذا بخلاف الحذف مع عدم وجود الدليل، وفي هذا يظهر أثر المخاطَب في التوجيه النحوي.

(١) العدة في إعراب العمدة:ج٦٢١/٢- ٦٢٢.

(٢) العدة في إعراب العمدة:ج٣٤٨/١، وانظر شاهدا آخر:رجح فيه النصب قائلا:" وعلى الأول الحُذَّاق.ج١٤٦/٢-١٤٧.

مسألة حذف الفعل من قوله:(والمقصّرين) في الحديث:"اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ". قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: "اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالْمُقَصِّرِينَ. قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ"

يقول ابن فرحون:" والمقَصِّرين": هَذَا معطُوفٌ على محذُوف، تقديره: "يا رَسُولَ اللَّه، قُل: اللَّهُمَّ ارْحَم المحلّقين والمقصرين". ويحتمل أن يكُونوا أرادوا "واو مَعَ" لا "واو العَطْف"، فقالوا: "يا رسول اللَّه مع المقصِّرين" والأوّل أظهَر؛ لأنه في الآخرة أجابهم بطِبْق سُؤالهم. (١)

وُفِّق ابن فرحون في ترجيح أن تكون الواو للعطف وليس بمعنى (مع) في هذا الحديث، فالمقصرين منصوبة بفعل محذوف تقديره (ارحم) يفسره السابق، والواو هنا من باب عطف الجمل، والحقيقة أن ترجيح العطف هنا على المعية التي توافق القواعد مبني على مراعاة المقام؛ لأن النبي قام فحلق شعره، فالحلق فيه تفضيل على التقصير؛ لأنَّه أبلغُ في العبادة، وأدلُّ على صدقِ النيةِ، فإنَّ المقصرَ يُبقى عليه الشعرُ وهو زينة، والحاجُّ إنما هو أشعث أغبر ففي التَّقصير تقصيرٌ. (٢)

وإذا كان في التقصير تقصير كما ذكر شراح الحديث، فحمل الواو على المعية يجعل مَنْ قصَّر مستويا مع مَنْ حلق مقتديا بفعل النبي، وهذا مخالف للتكرار الذي قاله النبي ثلاثا حتى استعطف فقال في الرابعة والمقصرين، وهكذا تتحكم دلالة الحال المشاهدة في توجيه دلالة الواو في الحديث، كما أن السياق اللاحق ممثلا في إجابة النبي لهم تؤكد دلالة العطف لا المعية.

ب . ترجيحات ابن فرحون في مكملات الجملة الفعلية:

مسألة إعراب" آنفا" في قوله:" اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، وَائْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي آنِفًا عَنْ صَلاتِي"

يدور الخلاف هنا حول إعراب كلمة " آنفا "هل هي ظرف أم حال؟ واستدعى ابن فرحون النص القرآني في قول الله تعالى"{مَاذَا قَالَ آنِفًا} [محمد: ١٦]، ونقل رأيَ كلٍّ من

(١) العدة في إعراب العمدة :ج٦٠٦/٢.

(٢) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د: ط، د:ت.ج٦٤/١٠.

أبي حيان والزمخشري واعتراض الأول على الثاني في أنها ظرف مرجحا بكل تأكيد رأي الزمخشري، يقول:" قال أبو حيّان في قوله تعالى: {مَاذَا قَالَ آنِفًا} [محمد: ١٦]: تقديره: أي: "مؤتنفا"، أي: "مبتدئًا"، وهذا منصوبٌ على الحال، وأعرَبَه الزّمخشري ظرفًا، أي: "السّاعة". قال أبو حيان: ولا أعلم أحَدًا من النّحويين عدَّه من الظروف. قلتُ: وإن لم يعدَّه أحَد، فالمعنى عليه هنا، لا يصحّ خلافه، إلا أنْ تُقدّر: "أنها ألهَت عند ابتداء الصلاة"، فيكون حَالًا، أي: "ألهتني عن صلاتي مؤتنفًا للصلاة"، وفيه خروجٌ عن الظّاهر، وتكلُّف لا يخفى." (١)

وصف ابن فرحون توجيه" آنفا "في الحديث على الحالية بأنه تكلف وخروج عن الظاهر معتدا في ذلك بالمعنى والسياق الذي وردت فيه، وهذا التكلف من وجهة نظري إنما جاء من تأويل الكلمة على وجه ليس مقصودا، فانشغال النبي بالخميصة لا دليل على أنه كان حال الابتداء فقط، وقوله:" فالمعنى عليه هنا لا يصح خلافه" فيه تأكيد على دور المعنى والسياق في الترجيح، ولقد أصاب ابن فرحون في ترجيحه ذلك؛ لأن أبا حيان نفسه فسَّر قوله" آنفا" بالساعة، يقول:(ماذا قال آنفا) أي الساعة" كما فعل الزمخشري ثم قال:" وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: وَآنِفًا نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ.انْتَهَى. وَقَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فَسَّرَهُ بِالسَّاعَةِ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ، وَالْمُفَسِّرُونَ يَقُولُونَ: آنِفًا، مَعْنَاهُ: السَّاعَةُ الْمَاضِيَةُ الْقَرِيبَةُ مِنَّا..." (٢)

كذلك فسره الزجاج، يقول:" مَاذَا قَال آنِفاً، أي ماذا قال الساعة، ومعنى آنفاً من قولك استأنَفْتُ الشيء إذا ابْتَدَأْتُه... فالمعنى ماذا قال من أول وَقْتٍ يَقْرُب مِنَّا." (٣)

فإعراب (آنفا) على الظرفيه فيه تطابق بين المعنى والإعراب وهذا ما لا غاية وراءه كما قال ابن جني:" فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك"(٤)

فالعبرة هنا ليس بكلام النحويين الذين لم يذكروا أنها ظرف، فربما لم يسمعوا عن

(١) العدة في إعراب العمدة :ج٢/٩٤.

(٢) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي: تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط١٤٢٠ هـ: ٩/٤٦٧- ٤٦٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م، ج٥/١٠.

(٤) الخصائص لابن جني: ج ١/٢٨٣- ٢٨٤.

هذا الشاهد، وإنما العبرة بالشاهد اللغوي الصحيح والسياق والمعنى، وهذا يؤكد مدى اعتداد ابن فرحون بما يراه هو وفقا للمعنى وإن خالف جمهور النحاة.

مسألة مجيء الحال من أي الفاعلين المتقدمين في قوله:" كَانَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَتَّكِيءُ فِي حِجْرِي، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَأَنَا حَائِضٌ؟ (١)

يقول ابن فرحون:" وجملة "وأنا حائض": في محلّ الحال من فاعل "يقرأ" أو من فاعل "يتّكئ"، أي: "يتّكئ وأنا حائض في حِجْري"، وهو أحسَنُ." [١]

في هذا الحديث لا يوجد خلاف في إعراب جملة" وأنا حائض" حالا، لكن الخلاف مَنْ صاحب الحال ؟ هل هو فاعل الفعل يقرأ، أم فاعل الفعل يتكئ مع أن كليهما للنبي؟، ويرجح ابن فرحون أنه من فاعل الفعل يتكئ، وكلا الوجهين جائز في اللغة، لكننا عندما ننظر في ملابسات النص والظروف المحيطة به يمكن لنا أن نصف رأي ابن فرحون بأنه صواب. فالفقهاء اختلفوا هل تقرأ الحائض القرآن أم لا؟ وذكر بعضهم أن في هذا الحديث إشارة إلى أن الحائض لا تقرأ القرآن؛ لأن قراءتها لو كانت جائزة لما توهم امتناع القراءة في حجرها حتى احتيج إلى التنصيص عليها، وفيه جواز ملامسة الحائض وأن ذاتها وثيابها طاهرة ما لم يتحقق نجاسة شيء من ذلك بالحيض ونحوه. [٢]، فالكلام على القراءة والملامسة عند الفقهاء.

لكنَّ مسألة قراءة الحائض وجوازها من عدمه ليست هي المقصودة – من وجهة نظري في هذا الحديث– والدليل على ذلك من وجوه منها، **أولا: صياغة الحديث** أو الرصف اللغوي الذي جاء عليه، حيث نلحظ أنه لو كان المقصود هو قراءة الحائض لقال مثلا: كان رسول الله **يَتَّكِيءُ في حِجْرِي، فَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ** وأنا حائض، لكن يبدو لي أن المقصود هو ملامسة الحائض بدليل تقديمها على قراءة القرآن ، فالقراءة أتت عقبها، ومن ثم فالحال من فاعل يتكئ.

ثانيا : ذكر ابن فرحون حديثا آخر في مسألة الملامسة يرجِّح ما قصدته وهو" كان رسول الله يخرج رأسه إليَّ وهو معتكف فأغسله وأنا حائض." [٣]

---

[١] العدة في إعراب العمدة:ج٢٠٦/١- ٢٠٧.

[٢] انظركشف اللثام شرح عمدة الأحكام: شمس الدين السفاريني تحقيق وتخريج : نور الدين طالب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، دار النوادر – سوريا، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م: ج٥٢٢/١.

[٣] العدة في إعراب العمدة:ج ٣٠٠/١.

ثالثا : إذا اعتبرنا ملابسات الحيض والحائض عند العرب في الجاهلية نجدهم كانوا لا يلامسونها ولا يؤاكلونها وهذا فيه من الإهانة للمرأة ما فيه، فأراد النبي أن يغير ذلك، وهذا يؤكد قصد الحديث في الملامسة ممثلة في الاتكاء، لا في قراءة القرآن، ويقويه قوله: اصنعوا كل شيء إلا النكاح.

رابعا: يقوي هذا الوجه أيضا من وجهة نظري تبويبات المحدِّثين لهذا الحديث في كتبهم، حيث إننا يمكن أن نتخذ من عنوان الباب باعتباره العلامة الأولى التي يستقبلها المتلقي مدخلا سيميائيا لفهم المقصود من النص [١]، فمنهم من وضعه تحت(باب ما يحل من الحائض) ومنهم بوَّب له قائلا:(باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله) وآخر ذكره في(باب مؤاكلة الحائض) ومنهم ذكره تحت (باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض) وآخر في (باب جواز مشاربة الحائض)، وكلها تؤكد أن المقصود هي الملامسة لا قراءة القرآن من قِبَلِهَا.[٢]

مسألة مجيء الحال من صاحبها النكرة في قوله: قوله: "وصَلّى وَرَاءه قَوْم قِيَامًا"

يقول ابن فرحون: "وراءه" في محلّ حال من "قوم"، وجازت الحال من النكرة للصفة التي تقَدّمَت، ولا ينتفي التخصيصُ بتقَدّمها حَالًا. والأحسَنُ: أنْ يكُون العَامِلُ في الظّرف "صَلّى"، ويكُون "قيامًا" حَال من نَكِرة، على اختيار كثيرين، ومنه: "عليه مائة بيضا". [٣]

---

[١] للمزيد حول فكرة عنوان الباب ينظر: دينامية النص تنظير وإنجاز د. محمد مفتاح ، المركز الثقافي العربي، ط٢، ١٩٩٠م، ص ٧٢، وانظر أيضا: عتبات النص الأدبي مقاربة سيميائية للباحثة: بخولة بن الدين، مجلة سمات، مجلد ١،عدد ١، مايو ٢٠١٣م، ص: ١٠٤.

[٢] انظر على الترتيب: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميستو وآخرون، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ج٥٩٩/١، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، ج٢٣٨/٣. وشرح سنن أبي داود لشهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م، ج٤٢٢/٢، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لشهاب الدين القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ. ج١٠٦/١.والكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري الشافعي، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي، دار المنهاج - دار طوق النجاة، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ج١١٩/٦ .

[٣] العدة في إعراب العمدة:ج٤٧٧/١.

يبدو من كلام ابن فرحون السابق أنه يوافق مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ، فإذا كان جمهور النحاة يقول بجواز مجيئها من النكرة بشرط تقدم النفي أو الاستفهام أو تكون النكرة موصوفة، فنلحظ أن ابن فرحون خرَّج على هذا الأساس إعراب "وراءه" بأنها حال ومسوغها التقدم، لكنه رأى في الوقت نفسه رجحان أن يكون الظرف معمولا للفعل "صلى" وإعراب" قياما" حالا من النكرة موافقا في ذلك سيبويه في قوله" عليه مائة بيضا، وهذا وصف بأنه قليل إلا أن ابن فرحون استحسنه، وبهذا نجده ينحو نحو التيسير في إعراباته، ويحلل في ضوء القليل لا سيما إن كان موافقا للمعنى وهو هنا كذلك [1] ونلحظ هنا أنه ترك ما هو متفق عليه بين النحاة من مجيء صاحب الحال نكرة إذا تقدمت الحال عليه ويذهب إلى مجيئها نكرة دون مسوغ وكأنه لا يريد القول بالتقديم والتأخير لأنه خلاف الأصل مع أن مجيء صاحب الحال نكرة دون مسوغ مخالف للأصل أيضا.

مسألة مجيء الحال من أيّ الضميرين في قوله:(كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِه، حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، يُومِئُ بِرَأْسِه)

يقول ابن فرحون :" قوله: "يُومئ برأسه": جملة في محلّ الحال من الضّمير في "يُسبّح"، أو من الضّمير المضاف إليه في "وجهه". والأوّل أبين." [2]

يبدو من ترجيح ابن فرحون لكون جملة "يومئ برأسه" حالا من الفاعل في يسبح أنه أولى؛ لأن من النحاة من منع مجيء الحال من المضاف إليه، ومنهم من جوزه بشروط منها أن يكون المضاف إليه جزءا من المضاف وهو متحقق هنا، فالهاء في (وجهه) جزء من الوجه إلا أن المعنى أبين على التخريج الأول؛ لأنه ليس المقصود أن الوجه هو الذي يومئ بالرأس إلا على المجاز، وإنما المقصود أن النبي هو الذي يسبح مومئا برأسه.

ويمكن القول بأن الأداء أو القرينة الصوتية يمكن الاعتماد عليها في حسم هذا الخلاف، ولعل الفاصلة التي وضعها محقق الكتاب بعد كلمة وجهه تؤكد ذلك، حيث إننا

---

[1] انظر: الكتاب لسيبويه: تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ج ١١٢/٢، ١٨١. والمسائل السفرية في النحو لابن هشام، تحقيق، د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م: ص١٤، وانظر: أوضح المسالك : ج٢٦٥/٢، وشرح ابن عقيل : ج ٣٦٣/٢. وقال الشيخ خالد الأزهري:" وذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى": شرح التصريح على التوضيح : ج٥٨٨/١. وقال السيوطي: وَاخْتَارَ أَبُو حَيَّان مَجِيء الْحَال من النكرَة بِلَا مسوغ كثيرا قِيَاسا وَنَقله عَن سِيبَوَيْهِ وَإِن كَانَ دون الِاتِّبَاع فِي الْقُوَّة :همع الهوامع: ج٢٠٤/٢

[2] العدة في إعراب العمدة:ج٤٢٩/١.

يمكننا قراءة الحديث متصلا دون وقف على كلمة(وجهه) ويمكن قراءته بالوقف عليها، وهذا الأخير يعد من الاستئناف البياني(شبه كمال الاتصال) كأن سائلا سأل: كيف يسبح وهو على ظهر ناقته؟ فيجيب : يومئ برأسه.

ثم إننا لو اعتبرنا أن جملة يومئ حالا من المضاف إليه مع جوازه نحويا إلا أننا سنقع في إشكال في عود الضمير في قوله" رأسه" من وجهة نظري؛ حيث إنه وفقا لقواعد عود الضمير فإنه يعود على أقرب مذكور[١] وهو(الوجه) ومن ثم يكون الوجه كأنه إنسان له رأس وهذا غير حقيقي.

إعراب كلمة" مثل" بين النعت والحال في قوله: (ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَو أَطْوَل)

يقول ابن فرحون:" قوله: "مثل سُجُوده": نعت لمصدر محذوف، أي: "سجد سجودًا مثل سجوده". أو حال، أي: "سجد السّجود في حال كونه مثل سجوده"، فهو حال من المصدر بعد إضماره. واختير هذا؛ لأنّ في الأوّل حذف الموصُوف في غير المواضع المستثناة، وقد تقدّم ذكر ما استثنى من ذلك ...".[٢]

إن حذف الموصوف وبقاء الصفة لمَّا كان فيه نقض للغرض وفيه إنقاص لحق المخاطب في المعرفة وجدت ابن فرحون يستبعد من ترجيحاته القول به إلا في المواضع التي يتضح فيها المعنى، يقول ابن فرحون:" وحَذْفُ الموصوفِ إذا عُلِم جائزٌ " [٣]، حتى إنه علل بالعلة نفسها التي ذكرها في النص السابق ما يزيد عن خمسة مواضع في كتابه وهي قوله" لأنّ في الأوّل حذف الموصُوف في غير المواضع المستثناة، ويقول فيها بقول سيبويه مختارا النصب على الحال، والمواضع المستثناه هي: إذَا كانت الصفة خاصة بخفض الموصوف نحو: "مررت بكاتب". أو وقعت خبرًا، نحو: "زَيْدٍ قائم". أو حالًا، نحو: "جاء زَيْدٍ راكبًا". ووصفًا لظرف، نحو: "جلست قريبًا منك". أو مستعملة استعمال الأسماء،

---

[١] من القواعد المتفق عليها بين النحاة أن ضمير الغائب يحتاج إلى مفسر، والأصل في مفسره، أن يكون متقدمًا عليه، فإذا تقدم اسمان مستويان في الإسناد كان الضمير عائدًا على الأقرب إلا إن دل دليل على أنه لغير الأقرب. انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ج٩٤١/٢.

[٢] العدة في إعراب العمدة:ج٦٠٢/١.

[٣] انظر من المواضع التي خرجها على حذف الموصوف السابق:ج ٤٣٤/١، ج٦٣/٢، ١٤٦، ٣٥٥، ج١٢/٣، ٣٦١. فمثلا: قول النبي" بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آتٍ " أي رجل آت ج٤٣٤/١.

كـ "الأبطح" و"الأبرق"، وهو محفوظ، انتهى. [1]

يقول ابن يعيش:"اعلم أنّ الصفة والموصوف لمّا كانا كالشيء الواحد من حيثُ كان البيانُ والإيضاحُ إنّما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يُحذف واحدٌ منهما؛ لأنّ حذفَ أحدهما نقضٌ للغرض، وتراجُعٌ عمّا اعتزموه..." [2]

إذن عندنا تقديران: سجد سجودا مثل سجوده – سجد السجود في حال كونه مثل سجوده، والراجح عند ابن فرحون هو التقدير الثاني على الحال هربا من القول بحذف الموصوف في غير المواضع المستثناه مع أنه أقل تعبيرا من تقدير الحال.

مسألة وقوع حيث مفعولا به في قوله:(تَبْلُغُ الحِلْيَةُ مِنْ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ")

يقول ابن فرحون:" و"حيث": ظَرفُ مَكَان مُبْهَم، لازمٌ للظرفية غالبًا، وجُرَّ بـ"مِن" كثيرًا، ولا تكون إلا مُضَافة إلى جملة. ... والعَاملُ في "حيث" هنا: "تبلغ الحلية". ويجوز أن تكون مفعولًا به. وقيل: قد تقع مفعولا به في نظير هَذا التركيب، وهو الأظهرُ فيها هُنا، وقد خُرّج عليه قوله تعالى: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ} [الأنعام: ١٢٤] ..."[3]

إذا كان المتبادر إلى الذهن أن"حيث" ظرف مكان لأنه المعروف في استعمالها كما يقول ابن هشام، فإنه يبدو من النص السابق أن إعراب " حيث" على أنها ظرف أو مفعول به تتحكم فيه اعتبارات سياقية ومقامية؛ فقد نجد سياقا تكون فيه ظرفا بلا خلاف، كما هو أصل استعمالها، وآخر تحتمل فيه الوجهين كهذا السياق ويمكن ترجيح أحدهما، وثالثا تكون فيه مفعولا بلا خلاف؛ لأن هناك موانع تداولية تتعلق بطبيعة الخطاب والمتحدث عنه كما بالآية الكريمة " الله أعلم حيث يجعل رسالته"، فالمفعولية في الآية رُجِّحت؛ لأن القديم سبحانه لا يكون أعلمَ في مكان ولا جهة دون جهة ولا مكان كما قال ابن الصائغ[4] وغيره، فالمراد أن الله يعلم المكان المستحق للرسالة لا أن علمه في المكان

---

[1] العدة في إعراب العمدة : ج٢٢٧/١، انظر بقية المواضع: ج١١٠/١، ٢٦٩، ٥٠٤، ج٣٥٠/٢، ج١٢٩/٣. فمثلا: قول النبي" بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آتٍ " أي رجل آت ج٤٣٤/١.

[2] شرح المفصل لابن يعيش: تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج٢٥٣/٢ وما بعدها.

[3] العدة في إعراب العمدة : ج١٣٢/١.

[4] انظر: اللمحة في شرح الملحة، تأليف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م،ج ٩٠١/٢.

كما ذكر ابن هشام[١]

وقياسا على هذا الوجه رأى ابن فرحون أن الأظهر في "حيث" هنا أن تكون مفعولا به، ولعله استند أيضا إلى أن اعتبار الظرفية المكانية في بلوغ الحلية من المؤمن لا يتقيد بمكان دون مكان كما بالآية، فمعنى المكانية فيه تحديد للموضع الذي يبلغه الوضوء فقط، وليس هذا المقصود من الحديث وإنما المقصود شمولية الحلية للعضو كله لا المكان الذي يبلغه الوضوء فحسب، وهذا فيه من زيادة النور وشموليته، ويؤكد ذلك– في رأيي– الحديث المُدْرَج" فمن أراد أن يزيد غُرَّتَه فلْيَفْعَل".

ج– ترجيحات ابن فرحون في عود الضمير[٢]

مسألة عود الضمير في قوله:(وجبت) من قوله: كَانَ رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالهَاجِرَة، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ **وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ "**

يقول ابن فرحون: "وقوله:"إِذَا وَجَبَت": أي: "وقت وجُوب الشمس"، وهو سُقوطها.وفيه تجوّز؛ لأنه وقتٌ لا يُصلّى فيه. ويحتمل أن يعُود الضّميرُ في "وجبت" على "المغرب"؛ فينتفي المجاز، لكنه يبقى لا دليل فيه على وقتها، وهو بعيدٌ. أو يُؤَوّل بأنّ وقتها عندهم معلومٌ؛ فلا فائدة في تعيينه، كما قال في العشاء: "كان يُصلّيها أحيانًا وأحيانًا"، ولم يُبيّن أوّل وقتها. والأوّل الظاهِر.وقيل: يعُودُ على غير مذكُور يُبيّنه السياق، كقوله تعالى: {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} [ص: ٣٢] وهو بعيدٌ؛ لأنّ ذِكْر "الشّمس" هنا تقَدّم."[٣]

وجَّه ابن فرحون قول النبي" إذا وجبت " على ثلاثة أوجه، وإن من يتأمل ما قاله يلحظ أنه يحلل في ضوء التداول والاستعمال وعلاقة المتكلم والمتلقي بالتحليل النحوي، أو لنقل في ضوء علاقة اللغة بالواقع الاجتماعي والديني بظروفه، **فالوجه الأول** – على الرغم من ترجيحه له في النهاية– إلا أنه وصفه بأنَّ فيه تجوزا؛ لأنه وقت لا يصلى فيه، وكأنه يحيل في هذا إلى نهي النبي عن الصلاة في هذا الوقت؛ لأن الشمس تكون فيه بين

---

(١) انظر: شرح المفصل: ج ١٤٢/٤، وشرح الرضي على الكافية: ج١٧٦/٣. وتمهيد القواعد:ج٢٠٢٣/٤،و شرح التصريح: ج٥١٨/١، وهمع الهوامع:ج ٢١٢/٢.

(٢) رأيت أنه من الأنسب إدراج ترجيحات ابن فرحون في عود الضمير هنا لقلة شواهدها، ولأن الضمير في غالبها ورد مرتبطا بالفعل.

(٣) العدة في إعراب العمدة: ج٣٢٧/١- ٣٢٨.

قرني شيطان.

والوجه الثاني وهو عود الضمير على المغرب وإن انتفى فيه المجاز السابق لكنه يقع في إشكالية أخرى وهي مسألة التأقيت، حيث لا يبقى في عود الضمير على المغرب دليل على وقتها، بل إنني أرى أنه لو عاد الضمير على المغرب لما كان لسوق الحديث فائدة يجنيها المخاطَب من الكلام لأنه بهذا يقدم معلومة بدهية يعرفها الجميع وهي أن صلاة المغرب إذا وجبت المغرب، لكن الجديد الذي ينتظره المتلقي هو متى يكون وقت المغرب؟ لأن الله يقول:" {.. إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا} ﴿١٠٣﴾ سورة النساء، ويقدم لهذا التوجيه تسويغا آخر لم يره هو راجحا وإن عوَّل فيه على معيار تواصلي وهو الفائدة وعلم المخاطب بالوقت، حيث إن علم المخاطب يتحكم في عود الضمير أيضا، وقياس المغرب على العشاء لم يقل به أحد، لأن قول النبي عن العشاء" يصليها أحيانا وأحيانا" معناه: كان أحيانا يقدمها وأحيانا يؤخرها حسب اجتماع الناس، وهذا خاص بالعشاء وحدها.

وأما الوجه الثالث فهو عود الضمير على غير مذكور مستندا لقوله تعالى{... حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} ﴿٣٢﴾ سورة ص، أي الشمس، يتناقض مع ذكر الشمس في الحديث، فكيف يكون على غير مذكور؟، وفي النهاية يبقى الوجه الأول هو الراجح وعليه العلماء، ويستند في ترجيحه على المعنى المعجمي لكلمة "وجبت" أي: سقطت، يقال وجبت الشمس وجبا ووجوبا أي : غابت، ويعني "وقت وجُوب الشمس"، وهو سُقوطها، فأصل الوجوب: السقوط، كما في قوله تعالى" فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها"، والمراد به في الحديث: قرص الشمس، ويؤيد هذا الوجه رواية أخرى: كما قال صاحب كوثر المعاني:" وفي رواية أبي داود، والمغرب إذا غربت الشمس، ولأبي عوانة: والمغرب حين تجب الشمس" وفيه دليل على أن سقوط قرص الشمس يدخل به وقت المغرب"[1]

مسألة عود الضمير في قوله:(فسمعته أذناي ووعاه قلبي وأبصرته عيناي) من قوله:(ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الأَمِيرُ أُحَدِّثْكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، فَسَمِعَتْهُ أُذُنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي وَأَبْصَرَتْهُ عَيْنَايَ...)

[1] كوثَر المَعَاني الدَّرَاري في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري لمحمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ج ٨٥/٨.

يقول ابن فرحون:" والضّميرُ في "سَمعته" يعُود على القَول، وكذلك الضّميرُ في "وَعَاه". و"قَلْبي": فَاعِل. وأمّا الضّمير في "أبْصَرَتْه عَينَاي": فيحتمل أنْ يعُود على "النبي – صلى الله عليه وسلم –"؛ لأنّه تقَدّم ذِكْره، ويكُون كقَوله تعَالى: {وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا} [الفتح: ٩]، قيل: الضّميرُ في "تُسَبِّحُوهُ" يعُود على الله – عز وجل – ويحتمل أنْ يعُود على القَول، بمَعنى "حَركَة شَفتيه ولسانه – صلى الله عليه وسلم –"؛ لأنّه سَببُ القَوْل، وكثيرًا ما يُطلَق على السّبب اسم المسبب. والأوّل أظهَر." [١]

يظهر في النص السابق أثر القيود المعجمية Lexical Rules وما لها من تحكم في توارد المفردات باعتبار أن كل مفردة منها رمز مركب من مجموعة من الخصائص التي تنسجم مع مجموعة من الأحداث والنسب، وهذا النوع من القواعد ذو علاقة بالمكونات الدلالية التي تشملها كل مفردة[٢]، فالضمير في " سمعته" وفي " وعاه " لا خلاف في عودته إلى المصدر" قولا " في التركيب: (أحدثك قولا) وهذا العود متطابق في الرصف المعجمي، أو في التوارد، فالقول يتوارد معجميا مع " سمعته" ومع " وعاه " لكن الخلاف في " أبصرته عيناي" فالإبصار لا يكون للقول إلا على سبيل التأويل كأن نقول مثلا " حركة الشفاه بالقول، " ومن هنا يلجأ ابن فرحون في تخريجة إلى نموذج يشابه هذا التركيب من القرآن الكريم وهو قوله تعالى" وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة " حيث إن التسبيح لا يكون إلا لله، وعليه يكون الضمير في " أبصرته" عائدا إلى " النبي " وقد تقدم ذكره في السياق، فيكون أولى من اللجوء للتأويل الآخر، ومن هنا يمكن القول إن ابن فرحون في الكثير من تخريجاته يلجأ للقرآن الكريم لأن التراكيب متشابهة، وهذا يرد على من رفض الاحتجاج بالحديث بحجة أنه مروي بالمعنى، مع أن تراكيبه لا تختلف في شيء مع تراكيب القرآن الكريم.

مسألة عود الضمير في (عليه) من قوله:(عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ النبي – صلى الله عليه وسلم – قام عليه فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ. ثُمَّ رَفَعَ فَنَزَلَ الْقَهْقَرَى، حتى سجد فِي أَصْلِ الْمِنْبَرِ...)

[١] العدة في إعراب العمدة:ج٢/٤٩٢- ٤٩٣.

[٢] انظر: المجال الدلالي للفعل ومعنى حرف الجر المصاحب له: د. إبراهيم الدسوقي، دار غريب للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٦م، ص٣.

يقول ابن فرحون:" والضّمير في "عليه" يعود على "المنبر"، وعلى ما ذكره الشّيخ يكون الضّمير يعود على مذكُور في ذِهنه، ويكون اكتفى عنه بقوله: "وهو على المنبر" لأنها في محلّ حال من "النبي – صلى الله عليه وسلم –". ويحتمل أن يعود الضّمير على المفهوم من السياق، كقوله تعالى: {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} [ص: ٣٢]، والأوّل أبينُ لمن عَلم أصْل الحديث." (١)

تعد ظاهرة الإضمار واحدة من أهم الشرائط النحوية التركيبية لتناسق النصوص فالإضمار يحفظ وحدة سياق النص وهو الوسيلة الحاسمة في بنائه كما ذكر هارفج(٢) وإن من يتأمل تركيب" رأيت النبي يقوم عليه " لا يجد ما يعود إليه الضمير في السياق السابق وفقا للقواعد المقررة لعود الضمير، ومن ثم يمكن تسمية إحالته بأنها لغير مذكور وهذا النوع يحتاج إلى إعمال الفكر وطول النظر ولا يهتدي إليه إلا من نال حظا من الثقافة اللغوية وطال تمرسه بالتراكيب والمقامات التي قيلت فيها(٣) لكنه وفقا للجانب الإدراكي في ذهن المتلقي يستطيع أن يفهم أن المقصود " هو المنبر " ويكون عدم ذكره من باب الاكتفاء عنه بما ذكر من قوله" وهو علي المنبر " فالجملة في محل نصب حال للنبي وهي توضح عن أي شيء يكون الحديث، أو يفهمه من السياق العام للحديث، لذا رأى ابن فرحون أن من علم أصل الحديث ومناسبته يكون هذا التوجيه أبين له، وهو بهذا القول يحيل إلى المقام الذي قيل فيه الحديث.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ –صلى اللَّه عليه وسلم– يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ: "إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالأَصْنَامِ..."

يقول ابن فرحون:" قوله: "حَرَّم بيعَ الخمرَ": جملة في محلّ خبر "إن". وفاعل "حرّم": ضمير "اللَّه" تعالى. ومثله قوله تعالى: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ} [التوبة: ٦٢]، فأفرد الضمير؛ لأنّ اللَّه ورسوله في حُكم الواحد؛ لأنَّ رِضَا اللَّهِ عنه مُرتبطٌ برِضَا رسولِه. أو يكون التقدير: "إنّ اللَّه حَرَّم، وإنّ رسولَه حَرَّم"، فهما جملتان. ويحتمل أن يكون

(١) العدة في إعراب العمدة:ج١٠١/٢.

(٢) انظر: مدخل إلى علم اللغة النصي فولفانج هاينة من وديتر فيهفيجر، ترجمة د. فالح بن شبيب العجمي، سلسلة اللغويات الجرمانية، الكتاب ١١٥، مطابع جامعة الملك سعود، ١٤١٩هـ، ص:٢٧، وانظر: أساسيات علم لغة النص مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه: كلماير وآخرون، ترجمة د. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٨م، ص٢٤٨.

(٣) انظر: مرجع الضمير في القرآن الكريم د. محمد حسنين صبره، دار غريب للطباعة، ط١، ٢٠٠١م، ص.١٦.

التقدير: "إن اللَّهَ ورسولَه حرَّما بيع"، ثم حذف "الألِف" التي هي ضمير الإثنين عندما وقف؛ لينفرد الفعل بضمير اللَّه تعالى. وفي ذلك تعظيم للنبي –صلى اللَّه عليه وسلم–؛ حيث جعل تحريمه وتحريم الرسول واحد، وهو نظيرُ قوله تعالى: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ} [النساء: ٨٠] وقد أجازوا في الوقف على المنصوب السّكُون، وهي لُغة ربيعة، فقالوا: "رأيتُ رجُل". فهذا هنا أسْهَل؛ لأنّه هنا أبقى الحركة التي كانت قبل الحذف. وحسَّن هذا الحذف دلالة ما قبله عليه. والأوّل أحْسَن (٣)."[١]

وجه ابن فرحون عود الضمير بالمفرد على المثنى بثلاثة أوجه مستعينا في أولها بالنص القرآني في قوله تعالى" والله ورسوله أحق أن يرضوه " فقد عاد الضمير في " يرضوه " بالمفرد مع أنه يدل على اثنين، معللا هذا العود في الحديث بما علل به في القرآن وهو" لأنّ اللَّه ورسوله في حُكم الواحد؛ لأنَّ رِضَا اللَّهِ عنه مُرتبطٌ برِضَا رسولِه" ويبقى الكلام جملة واحدة، وفي الوجه الثاني يلجأ إلى تقدير بعض العناصر المحذوفة ويحدث عملية تفكيك للكلام وفقا لأصول القواعد التي يقرها باب عطف الجمل، ويكون التقدير: "إنّ اللَّه حَرَّم، وإنّ رسولَه حَرَّم" وهذا التقدير لا يعطي المعنى الذي أعطاه الوجه الأول.

وفي الوجه الثالث يلجأ ابن فرحون إلى العامل الصوتي في الكلام، وهو الوقف؛ حيث ورد عن بعض العرب الوقف على المنون المنصوب بالسكون فقط فقالوا" رأيت رجلَ " والقياس: رجلا، فكون الحديث جاء بالحركة التي كانت قبل الحذف وهي الفتحة في " حرما " أسهل من الوقف بالسكون الذي ورد عن قبيلة ربيعة في المنون المنصوب ولا دليل عليها قبلها.

لكن ابن فرحون في النهاية يرجح الوجه الأول؛ ويراه أحسن من غيره لأنه له شواهد تؤيده من القرآن، وفيه من الدلالة ما ليس في غيره من جعل منزلة الرسول في التحريم من منزلة الله سبحانه.

---

[١] العدة في إعراب العمدة:ج٣/٤٤.

المبحث الثالث

ترجيحات ابن فرحون في تعلق حروف الجر

تعد ظاهرة التعلق أهم ما يميز مركب الجار والمجرور في النحو العربي، كما يعد هذا المركب في ارتباطه بالأفعال وأشباهها من ناحية – في ضوء علاقته بالسياق اللغوي والمقامي– من أكثر عناصر تركيب الجملة امتلاكا للحرية ولا تشترط موقعا معينا من العامل من ناحية أخرى، وقد أولاها النحاة عناية كبيرة لاسيما ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب عندما تحدث عن ذكر الْجِهَات الَّتِي يدْخل الِاعْتِرَاض على المعرب من جِهَتهَا [1]، وهذه الأهمية راجعة إلي ما تؤدية هذه الهيئة التركيبية من وظيفة على مستوى اللفظ والمعنى، ولعل هذه الوظيفة تتضح من قول ابن السراج:" حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسمِ، والفعلَ بالاسم،... فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك: الدار لعمرو, وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد." [2]

فوظيفة الربط أو الإيصال التي يقوم بها هذا المركب سواء وصل الاسم بالاسمِ، أو الفعل بالاسم كما يتضح من النص السابق تعد جزءً أساسيا في بناء الخطاب وإتمام معانيه، حيث إنه يقيم شبكة من العلاقات بين المبنى والمعنى، ولهذا عرَّف د. فخر الدين قباوة هذا التعلق بأنه" الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث وتمسكها به، كأنها جزء منه لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلا بها؛ ذلك لأن شبه الجملة ترد تكملة للحدث الذي تقيده، فيتم معناهما بهذا التعلق المقيِّد." [3]

ونظرا لأهمية هذا الدور البنائي التكميلي فإنه يخضع لمعايير نحوية وأخرى تداولية تواصلية ترجع للسياق المقامي، ومن ثم نجد هذا المبحث(تعلق حروف الجر) من أكثر المباحث ورودا في التحليل النحوي عند ابن فرحون من خلال أعاريبه التي قدمها لنص الحديث النبوي الوارد في كتاب عمدة الأحكام، واللافت للنظر هو ظاهرة الاحتمال

---

(1) انظر: مغني اللبيب :ص.٦٨٤.

(2) الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط٣، ١٤١٧ه-١٩٩٦م.ج١/٤٠٨.

(3) إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط٥، ١٤٠٩ه - ١٩٨٩م.ص: ٢٧٣.

التي تكتنف تعلق شبه الجملة وما يجوز منها وما لا يجوز، حيث لاحظت أنه يحلل التراكيب النحوية وفقا لما تحتمله حروف الجر من تعلق وارتباط بما قبلها من الأفعال أو الأحداث وأشباهها، وهذا الاحتمال جعله يعمل فكره ونظره في الترجيح بين هذه الاحتمالات في كثير من الشواهد التي تستدعي الترجيح لما قد يترتب على هذا التعدد من أفضلية في المعنى الذي يتطلبه السياق من ناحية، أو فساد في الدلالة الناتجة عن بعض الاحتمالات التي تبيحها القواعد من ناحية أخرى.

وقبل أن أبدأ في عرض ترجيحاته في هذا المبحث المهم أود أن أشير إلى أن ابن فرحون يؤمن بأنه كلما اختلف التعلق اختلف المعنى، ولقد عبر عن هذا في غير ما موضع، فمثلا في حديث " كان يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ في تَنَعُّلِهِ، وَتَرَجُّلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفي شَأْنِهِ كلِّهِ". يقول:" و"في تنعله" يتعلّق "بيعجبه". ويحتمل أن يتعلّق بالتيمن، ويدخله التنازع. ويحتمل أن يتعلق بحال، أي: "يعجبه التيمن كائنًا في تنعله".ويختلف المعنى باختلاف المتعلّق؛ فعلى الأول يكون الإعجاب مطلقًا في حال التنعل وغيره، وعلى الثاني يكون مقيدًا بحال التنعل."[1]، ولعل هذا ما عبر عنه العلامة الجرجاني حين قال" ومعلومٌ علْمَ الضرورةِ أنْ لن يُتصوَّرَ أن يكونَ لِلَّفظِةِ تعلُّقٌ بلفظةٍ أُخرى من غير أن يعتبر حال معنى هذا مع معنى تِلكَ، ويُراعى هناك أمرٌ يصلُ إحداهما بالأُخرى..." [2]

وبناء علي هذه الاختلافات يكون للمحلل دور في الترجيح مستندا في ذلك إلى عوامل من داخل النص أو من خارجه بناء على ثقافة المحلل ومعتقداته، وخلفيته المعرفية والثقافية...إلخ تساعده على الترجيح. ولعل هذا يتضح من ترجيحاته التالية في تعلق حروف الجر.

مسألة متعلق الجار والمجرور(إلى المسجد) في قوله (إذَا <u>اسْتَأْذَنَتْ أَحَدَكُمْ امْرَأَتُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلا يَمْنَعُهَا</u>)

يقول ابن فرحون:" قولُه: إلى المسْجِد: يتعلّق حَرْف الجرّ بمُقَدَّر، أي: "في الخُروج إِلَى المسْجِد". وعليه المعنَى؛ لأنَّ (استأذن) يتعدّى بـ "في"، و"خَرَج" يتعَدّى بـ

[1] العدة في إعراب العمدة ، ج١/١٢١-١٢٢، وانظر شاهدا آخر: ج١/١٩٣.
[2] دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص. ٤٠٦

"إلى". وهذا أحْسَنُ من غَيره." [1]

رجَّح ابن فرحون تعلق حرف الجر (إلى) بمحذوف هو (الخروج) مستندا في ذلك- من وجهة نظري- إلى الحصيلة أو الخلفية اللغوية التي يمتلكها من خلال فكرة التعدي واللزوم في التفكير النحوي؛ وذلك أنَّ الفعل(استأذن) لا يتعدى بحرف الجر" إلى" وإنما الذي يتعدى به هو الفعل(خرج) بمشتقاته، وهذا الخروج مفهوم ضمنا وهو المقصود من سياق الحديث، وهذا التقدير يحدث اتساقا على مستوى المبنى والمعنى، ومن ثم يكون هو الراجح.

وقول ابن فرحون "وهذا أحسن من غيره" يحيل إلى آراء أخرى ذكرت في التوجيه، ذكرها علماء الحديث وقد لخَّصها القسطلاني بعد ابن فرحون، بقوله:" ... أو أن إلى بمعنى في، أي: استأذنت في المسجد، كقوله:

فلا تتركني بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطليّ به القار أجرب[2]

وهذا لا يراه سيبويه، أو إلى بمعنى اللام التي للعلة، أي: لأجل المسجد كقوله تعالى: {فاستأذنوك للخروج} [التوبة: ٨٣]. [3]

وأرى أنَّ القول بتعاور حروف الجر يحكمه السياق والمعنى، وإذا كانت إلى بمعنى (في) في بيت الشعر السابق فهذا لأنه موافق لسياقه ومعناه وهو الظرفية، وهذا المعنى مخالف للواقع حين نسقطه على الحديث، فالاستذان لم يكن في المسجد، كذلك معنى العلة؛ لأن المسجد ليس هو علة الاستئذان وإنما علته الخروج والسير في الطرقات للنساء مما قد يؤدي لتعرضهن للخطر، أو لفتنة الرجال بهن.

ولعل ابن فرحون في ترجيحه السابق يريد ألا يقول بتعاور حروف الجر إلا في أضيق الحدود، فهي لا تنضبط بضابط، ولذا قال ابن جني:" ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا, لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له, فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلًا هكذا, لا مقيّدًا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد, وأنت تريد: معه, وأن

---

[1] العدة في إعراب العمدة:ج٣٩٢/١.

[2] البيت للنابغة الذبياني، انظر: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،سلسلة ذخائر العرب(٥٢) دار المعارف، القاهرة، ط٢، د:ت ، ص ٧٣.

[3] العدة في إعراب العمدة:ج٣٩٢/١.

تقول: زيد في الفرس, وأنت تريد: عليه, وزيد في عمرو, وأنت تريد: عليه في العداوة, وأن تقول: رويت الحديث بزيد, وأنت تريد: عنه, ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش. ولكن سنضع في ذلك رسمًا يعمل عليه, ويؤمن التزام الشناعة لمكانه. (١)

مسألة متعلق الجار والمجرور(إلى أجل) في قوله:(مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ)

يقول ابن فرحون:" قوله: إِلَى أَجَلٍ معلوم": يتعلّق بـ "يُسلف"، وهو الظاهر. ولَا يصح أن يتعلق بـ "معلوم" الأول؛ لأنه يفيد العلم بالكيل إلى أَجَل، والعلم به بزمن الأَجَل. ولا يتعلّق بـ "كيل"؛ لأنّ الكيل لا يستمر إِلَى أَجَل معلوم. ولا يتعلّق بحالٍ من ضمير الأوّل؛ لأنه يُفيد الكيل والعلم به بزمن الأَجَل. ولا يتعلّق بـ "معلوم" الثاني؛ لأنّ الوزن لا يلزم أن يكون معلومًا إلى أَجَل. فإن جَعلْتَ الوزن المذكور من جهة المسلَّم له، أي "في موزون معلوم إلى أَجَل" صحّ أن يتعلّق "إلى أجل" بـ "معلوم" الثّاني، أو بحال من ضميره." (٢)

فنّد ابن فرحون صور التعلق الممكنة لتعلق الجار والمجرور(إلى أجل) حيث تقدمه أربع كلمات يصح (وفقا لقواعد اللغة) أن يتعلق بها وهي:(فليسلف، معلوم الأول، كيل، معلوم الثاني) ورجح ابن فرحون تعلقه بالفعل(يسلف) ثم استند إلى أشياء أخرى من خارج النص منها الزمن الذي تتم فيه عملية الإسلاف في بيان عدم صحة تعلقه بالثلاثة الباقية، فتعلقه باسم المفعول" معلوم الأول" وهي كلمة نكرة، فيكون صفة لهذه النكرة، والصفة تلازم موصوفها ومن ثم يفيد العلم بالكيل إلى أَجَل، والعلم به بزمن الأَجَل، وتعلقه بكلمة " كيل" وهي نكرة أيضا موصوفة فيكون حالا لها، لكن عملية الكيل والوزن تدفع هذا التعلق حيث إنها لا تستمر إلى أجل الوفاء به وإنما تنقضي في لحظة، فالعرف يمنع من تعلق الجار والمجرور بكلمة كيل، أو وزن، فلو فرضنا أنني أسلفت شخصا أردب قمح لمدة أسبوع، فهل تستمر عملية الكيل أو الوزن هذا الأسبوع كاملا؟ وهل يستمر العلم بالكيل إلى أن تنقضي عملية الإسلاف أم أن العلم به يكون بزمن الأجل؟، وكل هذا مخالف لتداول الكلام والظروف المحيطة به، فتحديد الأجل لا يكون في الكيل ولا في

(١) الخصائص لابن جني، ج٣٠٨/٢.
(٢) العدة في إعراب العمدة: ج٥١/٣.

الوزن وإنما في عملية الإسلاف نفسها.

فالراجح هنا هو تعلق الجار والمجرور بالفعل يسلف، ومن ثم جعل النبي قوله" إلى أجل معلوم" مؤخرا لنهاية الحديث لأنه لا يتصور عودتها للكيل ولا للوزن، وبهذا يتدخل عامل خارجي في الترجيح وهو التناقض مع الواقع الخارجي، وهذا في رأيي يشبه ما ذكره ابن هشام في توجيهه لقوله تعالى: {وَلَا تسأموا أَن تكتبوه صَغِيرا أَو كَبِيرا إِلَى أَجله} فَإِن الْمُتَبَادر تعلق إِلَى بتكتبوه وَهُوَ فَاسد لاقْتِضَائه اسْتِمْرَار الْكِتَابَة إِلَى أجل الدّين وَإِنَّمَا هُوَ حَال أَي مُسْتَقرًّا فِي الذِّمَّة إِلَى أَجله. وَنَظِيره قَوْله تَعَالَى {فأماته الله مائَة عَام} فَإِن الْمُتَبَادر انتصاب مئة بأماته وَذَلِكَ مُمْتَنع مَعَ بَقَائِهِ على مَعْنَاهُ الوضعي لِأَن الإماتة سلب الْحَيَاة وَهِي لَا تمتد..." [1]

مسألة متعلق الجار والمجرور(به) و(على بريرة) في قوله:(ذَاكَ لَحْمٌ تُصُدّقَ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُطْعِمَكَ مِنْهُ)

يقول ابن فرحون:" والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله في المجرور الثّاني؛ لأنّ الفائدة فيه. ويتعلّق "به" بالفعل، أو يكون "به" القائم مَقَام الفاعل. و"على بريرة" يتعلّق بالفعل، وهو الظّاهر." [2]

يبدو من كلام ابن فرحون أن الفعل "تُصُدِّقَ" المبني للمفعول يحتاج لمركبي الجار والمجرور"به، على بريرة" ليقوم أحدهما بدور نائب الفاعل، ويقوم الثاني بإتمام المعنى، والخلاف في أيهما أحق أن يقوم بدور نائب الفاعل؟ وأيهما أحق بالقيام بدور المتمم للمعنى؟

لكن ابن فرحون يرجح أن يكون(به) هو القائم بدور نائب الفاعل، فهو أولى بالقيام بهذه الوظيفة لأنه قريب من فعله و(على بريرة) هو متعلق الفعل، ولعله استند إلى السياق اللغوي من ناحية، والمقام من ناحية أخرى، فتقديم الجار والمجرور(به) على الجار الآخر(على بريرة) فيه دلالة على أنَّ قصْدَ منع تقديم لحم البرمة للنبي هو أنه لحم متصدق به والنبي لا يقبل الصدقة، ويؤكد هذا حديث" إنا آل محمد لا نأكل الصدقة"،

---

[1] مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق، د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ص:٦٨٧.

[2] العدة في إعراب العمدة: ج١٥٣/٣.

وليس لأنه تُصدق على بريرة أو غيرها، ولهذا قال ابن الملقن:" فيه أيضًا دلالة على وجوب نصح أهل الرجل له، وأن يجنبوه ما يكرهه، كما أخبرت عائشة بحال اللحم لعلمها بأنه لا يأكل الصدقة." (١)

متعلق الجار والمجرور(بتور)، (من ماء) في قوله: فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فتَوَضأَ لَهُمْ وضوءَ رَسولِ الله..."

يقول ابن فرحون:" و"مِن مَاء": يتعَلّق بصفَة لـ "تور"، و"بتَور" يتعَلّق بـ "دَعَا". ويحتمل أن يكون التقدير: "بتور مملوء من ماء"؛ فيتعلّق حرفُ الجر بـ "مملوء"، وجاز ذلك كما جاز في قوله تعالى:{النَّفْسَ بِالنَّفْسِ} [المائدة: ٤٥]، أي: "مأخوذة بالنفس"... قلت: ويظهر أن تكون "مِن" زائدة في الواجِب على ما اختاره ابن مالك ومَن وافقه، والتقدير: "فدَعَا بتور مَاء" أي: "بإناء ماء". ومن أدلّة زيادة "مِن" في الواجب قوله تعالى:{يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ} [الأحقاف: ٣١]، و{يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ} [الكهف: ٣١]. وعلى هذا لا يتعلّق "مِن" بعاقل؛ لأنّ الزّائد لا يتعَلّق بشيء." (٢)

ذكر ابن فرحون أوجهًا عديدة في تعلق مركب الجار والمجرور" من ماء "منها أولا: أنه يتعلق (بتور) على أنه صفة لأن كلمة (تور) نكرة، وثانيا: قدر محذوفا هو اسم مفعول يصلح أن يتعلق به شبه الجملة وهو كلمة" مملوء، ويستشهد بالنص القرآني ويقيس عليه، وختم التوجيه بما رجحه هو من توجيه وهو أن" من" زائدة في الإيجاب موافقا رأي ابن مالك والأخفش الذين رأيا زيادتها فيه. (٣)

والذي جعل ابن فرحون يرجح ذلك– من وجهة نظري– أمران أولهما: أن تعلق الجار والمجرور بالجامد (تور) فيه خلاف بين النحاة، ومنهم من شَرَطَ في جوازه أن يقبل التأوُّل بالمشتق ولو في المعنى وهو هنا لا يؤول، وثانيهما: تقدير "مملوء" ليتعلق به مركب

(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ج٨/١٠٠.

(٢) العدة في إعراب العمدة:ج١/١١٥- ١١٦.

(٣) انظر: شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥ هـ، ج١/١٨٦، وانظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ج ١٨٣/٣، والجنى الداني في حروف المعاني ، ص: ٣١٨، وهمع الهوامع : ج٤٦٣/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لمحمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١ ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، ج ٣١٥/٢.

الجار والمجرور قد لا يكون ملائما للمقصود من الحديث، فلا يشترط أن يكون التور مملوء بالماء حتى يصح الوضوء أو حتى يشرح لهم كيفيته، ثم إنه لجوء للتأويل والتقدير. ولذا لجأ ابن فرحون إلى القول بزيادة " من" لأن الزائد لا يتعلق بشيء من ناحية، والمعنى يقبل زيادتها.

والحقيقة أن زيادة "من" في الإيجاب من المسائل المختلف فيها بين النحاة، حيث رأى البصريون خلافا للأخفش أنها لا تزاد إلا في سياق النفي وأن يكون مجرورها نكرة، بينما رأى الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير المجرور، كما نقل عن الكسائي وهشام القول بزيادتها في الإيجاب مع تعريف المجرور، ولكن الشاطبي في المقاصد قال:" والصواب ما ذهب إليه ها هنا؛ لأن السماع المستمر قضى أنها تختص بالنفي، إذ لم تأت زيادتها في الإيجاب إلا في محل الاحتمال أو في النذور، فلا يصح أن يقضى بالقياس حتى يتبين من الاستقراء إليها بكثرة مجيئها في الكلام، فإذا لم يكن ذلك، فيجب الوقوف مع السماع؛ لئلا ندعي على العرب ما لا نعرف." [1]

ويبدو أن ابن فرحون ينحو نحو التيسير في جواز المسألة معتدا بما ذكره غيره من شواهد قيل عنها من قبل المانعين أنها تحتمل أكثر من وجه، ووجه الزيادة هنا هو أقلها تكلفا وأقعد للمعنى، وبهذا يكون تحليل ابن فرحون إنما تم في ضوء ما وصف بأنه نادر ولكنه رآه هنا مناسبا حسب السياق والمعنى.

متعلق الجار والمجرور(بأطول) في قوله: (فَقَامَ، فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وركوع وَسُجُودٍ)

يقول ابن فرحون:" وحرف الجر في "بأطول": يتعلق بـ "صلى"، ويحتمل أن يتعلق بـ "قام"، والأول أقعد بالمعنى. و"الباء" للمصاحبة، أي: "صلى متلبسًا بأطول قيام".[2]

رجح ابن فرحون تعلق الجار والمجرور(بأطول) بالفعل(صلَّى) على تعلقه بالفعل(قام)، وهذا الترجيح وصفه بأنه أقعد بالمعنى وهو كذلك من وجهة نظري؛ وذلك لأن العطف بالركوع والسجود يشترك مع القيام في الطول من ناحية كما أنه يتوارد مع الفعل(صلى) من ناحية أخرى، فنقول في التقدير: (فصلى بأطول قيام، وصلى بأطول

[1] المقاصد الشافية: ج ٥٩٩/٣.
[2] العدة في إعراب العمدة :ج١٦٣/٢.

ركوع، وصلى بأطول سجود، لكن لو تعلق الجار والمجرور بالفعل قام فإن هذا التعلق ينسحب على المعطوفين بعده تطبيقا لقاعدة العطف على نية تكرار العامل، فيكون التقدير :(فقام بأطول قيام، وقام بأطول ركوع، وقام بأطول سجود)، وهذا فيه ما فيه من قلق في المعنى، حيث إن الفعل قام لا يتوارد مع السجود ولا الركوع والأفضل أن نقول: سجد بأطول سجود وركع بأطول ركوع.

مسألة متعلق الجار والمجرور (بالله) في قوله:(فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّه أَوْ لِيَصْمُت)

يقول ابن فرحون:" و"باللَّه" يتعلّق بالفعل، ويحتمل أن يتعلّق بـ "حالفًا"، وهو خلاف الظّاهر، ويكون من باب الإعمال." [١]

إن الجار والمجرور في الحديث السابق له تعلق بمادة "حلف"عامة سواء أجاءت بصيغة الفعل أم بصيغة اسم الفاعل لكن أقرب مذكور له هو الفعل فيتعلق به، وليس هنا ما يمنع قواعديا من تعلقه باسم الفاعل المنوَّن، فهو عامل عمل الفعل لكنه خلاف الظاهر. ومخالفة الظاهر التي ذكرها ابن فرحون – من وجهة نظري – إنما أتت من مناسبة الحديث وهو شيء خارج عن النص، وذكر في أحاديث أخرى تحت باب" لا تحلفوا بآبائكم"، فالواقع أن سيدنا عمر كان يسير في ركب فحلف بأبيه، فالنبي لما سمعه قال ذلك، ومن ثم لو قدرنا تعلق الجار والمجرور باسم الفاعل لكان المعنى من كان حالفا بالله فليحلف به أو ليصمت، وهذا معناه التخيير بين الحلف بالله والصمت، وفي هذا مخالفة لقصد الحديث وللواقع الذي حدث بفعل عمر، والتي تؤكد وجود صور للمحلوف به عندهم بالإضافة للحلف بالله، "فمن كان حالفا" معناه : من كان مريدًا أن يحلف فليحلف بالله لا بغيره من الآباء وغيرهم، ومن ثم جاء النهي عن ذلك لأن الحلف بالمخلوقات فيه تعظيم لها والعظمة لله وحده، وهذا عكس تقدير من كان حالفا بالله فليحلف.

[١] العدة في إعراب العمدة: ج٤٦٧/٣.

المبحث الرابع

ترجيحات ابن فرحون في التوابع ومحل الجمل والأساليب

يعالج هذا المبحث ترجيحات متفرقة عند ابن فرحون منها ما يتعلق بالتوابع كالتوكيد والصفة، والعطف، ومنها ما يخص محل الجمل بين الاستئناف وغيره، وكونها لها محل من الإعراب أو ليس لها محل، كما يتعلق بعضها بالأساليب كأسلوب الشرط، وهي على النحو التالي:

أ- **ترجيحاته في التوابع:**

توجيه جملة رأينها من قوله:(ذَكَرَ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا فِي أَرْضِ الْحَبَشَةِ، يُقَالُ لَهَا: مَارِيَةُ)

يقول ابن فرحون:" والجملة من "رأينها" في محل صفة لـ "كنيسة"، ويحتمل أن تكون حالًا من ضمير الفاعل في "ذكرن"، أي: "ذكرن كنيسة قد رأينها في أرض الحبشة"، وتكون حالًا محكية، والأوّل أظهر." (١)

من المعلوم أن الجمل بعد النكرات صفات، فجملة(رأينها) وقعت بعد نكرة" كنيسة"، ومن ثم فهي صفة هذا هوا الراجح؛ لأن الوجه الثاني" وجه الحال" لا يتأتى إلا مع تقدير" قد " لأن الجملة مبدوءة بفعل ماض، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج لاسيما عند اتضاح المعنى.

توجيه كلمة(أجمعون)من قوله: (وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ)

يقول ابن فرحون:" وصيغة "جُلُوس" على صيغة المصْدَر؛ لأنّه مِن فِعْل لازم، كـ "قَعَد قُعودًا"، و "دَخَل دُخُولًا"، وإنما هو هُنا جمعُ "جَالس". ويمتنع هنا أنْ يكُون مَصْدرًا؛ لأنّه ليس من لفظ الفِعْل ولا مِن مَعْناه. وإذا ثبت ذلك: ففي "جُلوسًا" ضَميرٌ مرفُوع يصحّ أنْ تكُون "أجمعون" تأكيدًا له. ويصحّ أن تكُون تأكيدًا للضّمير في "صَلّوا". ويترجّح الأوّل بعَدم الفَصْل بين التأكيد والمؤكد بالحال. ويصح أنْ تكُون "أجمعون" خَبر مُبتدأ محْذُوف، أي: "وأنتم أجمعون"، وتكُون جُملة حالية." (٢)

(١) العدة في إعراب العمدة:ج٢/٢٢٨.
(٢)العدة في إعراب العمدة:ج١/٤٧٦.

عندما نأتي لنحلل كلام ابن فرحون نجده أولا ذكر أن كلمة" جلوسا" على الرغم من مجيئها على صيغة المصدر من أفعال المعالجة اللازمة إلا أننا هنا لا نستطيع إعرابها مصدرا (مفعولا مطلقا) ذلك لأنها ليست من لفظ الفعل صلوا ولا من معناه، وأكد ابن فرحون أنها هنا جمع جالس، فإعرابها حال، وبناء على هذا المعنى صارت كاسم الفاعل في المعنى، ويترتب على هذا أن فيها ضميرا مستكنا كما هو معروف في اسم الفاعل.وبهذا تكون كلمة" أجمعون" محتملة لوجهين:

أولهما : أنها توكيد من الضمير المرفوع في" جلوسا" لأنها بمعنى اسم الفاعل، والآخر: أن تكون توكيدا للضمير في الفعل" صلوا ". ورجح الأول معللا ذلك بأن رفعها على التوكيد من الضمير في "صلوا" وقع فصل بين التوكيد والمؤكد بالحال ولا يفصل بينهما به. ولقد تتبعت آراء النحاة وشراح الحديث ومعربيه في توجيه رواية" أجمعون" بالرفع، فلم أجد واحدا ذكر فيها الوجهين إلا" القسطلاني، والمباركفوري، وهما لاحقان لابن فرحون، وإنما نص الجميع على أنها توكيد من الضمير المرفوع في "صلوا " وبهذا ينفرد ابن فرحون بكونها توكيدا للضمير في جلوسا بمعنى جالسين.

يقول السيوطي في عقود الزبرجد:" قال الزركشي أجمعون هو تأكيد لضمير الفاعل في قولِه (فصلوا).[1]، وقال القسطلاني:" بالرفع توكيد للضمير في فصلوا، أو للضمير المستكن في الحال." [2] وقال صاحب كوثر المعاني:" وَالْأَوَّلُ تَأْكِيدٌ لِضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِهِ صَلُّوا وَأَخْطَأَ مَنْ ضَعَّفَهُ فَإِنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ[3]

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تفرد ابن فرحون في التخريج على ما لم يرد عند غيره بناء على ما يراه هو متكئا على المعنى، ومحققا لشروط القواعد ما وجد إلى ذلك سبيلا.

ب – ترجيحاته في محل الجمل:

محل جملة (يروحها) من قوله:" وموضع سوط أحدكم في الجنة خيرٌ من الدنيا

---

[1] عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَد الإمَام أَحْمد، تأليف:عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. سَلمان القضَاة دَار الجيل، بَيروت – لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.: ج١/١٤٨، وانظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣ه، ص.٢٩٤.

[2] إرشاد الساري:ج٢/٧٢.

[3] كوثر المعاني:ج٨/ ٤٩٥، كشف اللثام: ج٢/٢٨٦.

وما عليها. والروحة يروحها العبد في سبيل الله، أو الغدوة: خيرٌ من الدنيا وما فيها.

وجملة "يَروحهَا العَبْد" يحتمل أنْ تكُون مُستَأنفة، لا محلّ لها مِن الإعْرَاب. ويحتمل أنْ يكُون محلّها صِفَة للرّوحَة، وإن كَان معرفة؛ لأنّ تعريفها تعريف جنس، لم يُرِد رَوْحَة مُعيّنة، وهَذا كما قيل في قوله تعَالى: {وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ} [يس: ٣٧]، وقوله تعالى: {كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا} [الجمعة: ٥]...اختارَه الزّمخشري وابن مَالك، وضَعّفه أبو حيّان، وتقَدّم ذِكر ذلك. ويحتمل أنْ تكُون الجمْلَة حَالًا، أي: "وثوابُ الرّوحَة في حَال كَونها مُروحًا فيها". وكونها لا محل لها أحْسَن." [١]

في الحقيقة أنا لا أدرِ على أي أساس اعتبر ابن فرحون جملة(يروحها العبد) مستأنفة لا محل لها من الإعراب وحسَّن هذا الوجه على غيره، فمن المعلوم أن مصطلح الاستئناف يقصد به نوعان أولهما: الاستئناف البياني ويختص بمبحث الفصل والوصل عند أهل البيان، فالجمل إذا كان بينها شبه كمال الاتصال فإنه يستغنى عن حروف الوصل أو العطف لأنها على نية سؤال مفترض يطرحه المتلقي. [٢]

والآخر هو الاستئناف النحوي، وهو الكلام الذي ذكر ابتداء أو مواصلة إثر انقطاع، وهو نوعان: الجملة المفتتح بها النطق، والثاني الجملة المنقطعة عما قبلها[٣]، وبعبارة أخرى" عدم تعلق الجملة نحويا بما قبلها تعلق إتباع أو إخبار أو وصف أو حال أو صلة، أي يؤدي إلى انفصال الجملة المستأنفة عن الجملة السابقة عليها إعرابيا"[٤]

وعند تطبيق هذين النوعين على ما ذكره نلحظ أنه يعني الاستئناف النحوي؛ لأن البياني تكون الجملة المستأنفة متصلة بما قبلها بما يسمى عند البيانيين شبه كمال الاتصال لأنها صفة أو تأكيد لما قبلها.

ونلحظ أيضا أن الجملة المستأنفة هنا لم تقع بعد كلام تام ولكنها وقعت بعد كلمة واحدة واقعة مبتدأ وهي(الروحة)، وعلى اعتبار أنها توسطت بين المبتدأ وخبره، فأصل

---

[١] العدة في إعراب العمدة:ج٣/٥٠٥- ٥٠٦.

[٢] انظر: الاستئناف النحوي ودوره في التركيب د. مصطفى النحاس، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٦٥، ربيع الثاني ١٤٠٩ه- نوفمبر ١٩٨٩م، ص١٣

[٣] معجم المصطلحات النحوية والصرفية د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط١، ١٤٠٥ه- ١٩٨٥م، ص١٤.

[٤] الاستئناف النحوي ودوره في التركيب د. مصطفى النحاس، ص١١٤، وانظر:معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م، ص٥٨.

الجملة(والروحة خير من الدنيا وما فيها) ولو قال النبي ذلك لكان كل من راح أو غدا حتى ولو في غير سبيل الله ينطبق عليه الحكم بالخيرية، وهذا غير مقصود بالمرة، ومن هنا فنحن نحتاج لبيان صفة الروحة وتخصيصها لأنها عامة تشمل الكل، ولذا فإنني أرى أن وجه الصفة أولى من وجه الاستئناف، وأولى من وجه الحال لأنه يحتاج لتقدير.وبهذا يكون ابن فرحون حلل في ضوء المعيار الشكلي البحت، وخالف ما انتهجه قبل ذلك من مراعاة المعنى ولو خالف ما أصَّله النحويون جميعا من قواعد وآراء.

محل جملة (وكانت وجوههم إلى الشام) من قوله: (بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءَ فِي صَلاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ – صلى الله عليه وسلم – قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، فَاسْتَقْبِلُوهَا. وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّام، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ".

يقول ابن فرحون:" قوله: "وكانت وجوههم إلى الشام": تحتمل الجملة أن تكون مُستأنفة لا محلّ لها من الإعراب. ويحتمل أن تكُون في محلّ الحال من ضَمير المفعول في "جاءهم"، وتُقَدّر معه "قد". ويحتمل أن تكون مُعترضة لا محلّ لها، وهو أظهر؛ لقوله "فاستداروا" عطفًا على "استقبلوها". (١)

إن جملة" وكانت وجوههم إلى الشام" تدور في فلك احتمالين أحدهما كونها لا محل لها من الإعراب لأنها مستأنفة من الكلام السابق، وبهذا تكون الواو خرجت عن معناها الوظيفي ممثلا في العطف إلى معنى جديد هو الاستئناف، أو معترضة، بين الجملتين المعطوفتين بالفاء على وجه التعقيب والسرعة دل على ذلك الفعلان المعطوفان فاستقبلوها فاستداروا، واعترضت الجملة بين المتلازمين لتفيد معنى سرعة الانقياد لالتزام الأمر أو تفيد التفسير من الراوي للتحول المذكور وهذا هو الراجح، أما كونها حالية فيحتاج إلى تقدير "قد" ليصح وقوعها حالا، ووضوح المعنى كائن مع الاعتراض أكثر، والسياق يؤكده من خلال العطف بالفاء. وابن فرحون في ترجيحه لكونها معترضة خالف شراح الحديث الذين يرون فيها الحالية، قال العينيّ:" لَا مَانع أَن يكون من كَلَام الْمخبر فعلى هَذَا تكون الْوَاو للْحَال فَتكون جملَة حَالية على رِوَايَة الْأَكْثَرين وَهُوَ أَن يكون صِيغَة الْجمع

(١) العدة في إعراب العمدة:ج١/٤٣٥.

من الْمَاضِي وعَلى رِوَايَة الْأَصيليّ تكون الْوَاو للْعَطْف وَجَاء عطف الْجُمْلَة الخبرية على الإنشائية . [1]

محل جملة(ثم نقع سجودا بعده) من حديث: كَانَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعُ سُجُودًا بَعْدَهُ.

يقول ابن فرحون:" قوله: "ثم نقع سُجودًا": في العَطْف بـ "ثم" دلالة على أنّ سُجودهم بعد كمال سُجوده، وأكّد ذلك بالبَعْدية. والظّاهر في إعراب "ثُمّ نقع" الرّفع على الاستئناف. ولو كان معطوفًا على قوله: "حتى يقع ساجدًا" لوجَب نصب الفعل، وصار المعنى: "لم يحن أحَد منا ظهره حتى يقع ساجدًا ثم نقع سُجودًا بعده"، فيكون الانحناء واقعًا بعد وقوعه ووقوعهم، وهذا فاسدُ المعنى؛ فيتعين الاستئناف. ونظير ذلك: "إذا جاء زيد لم يتكلم منا أحَد حتى يأكل الطعام، ثم نأكل". إلا أن يكون الضمير في "بعده" يعود على "الانحناء"؛ فيكون التقدير: "لم يحن أحد منا ظهره حتى يقع النبي – صلى الله عليه وسلم – ساجدًا ثم نقع نحن بعد الانحناء سُجودًا". [2]

إنَّ علاقة الإمام بالمأموم في الصلاة تحكمها عدة أمور منها: أنه جُعل إماما ليؤتمَّ به، أي أن أفعال مَنْ بعده تالية لأفعاله. وفي هذا الحديث نجد الفعل (يقع) الخاص بالنبي منصوبا بـ" حتى" وعطف عليه فعل آخر بواسطة "ثم" والعطف بثم يقتضي التبعية في العلامة والتبعية في الفعل، لكن التبعية هنا تُحْدِثُ تناقضا في المعنى؛ حيث يترتب عليها أن الانحناء من المصلين واقع بعد وقوع النبي ساجدا ووقوعهم كذلك، وهذا لا يمكن في الواقع، فيتعين الاستئناف وحذف المبتدأ" نحن" حفاظا على المعنى واتساقا مع علاقة الإمام بالمأموم وهي شيء خارج التركيب.أما التوجيه بعود الضمير في (بعده) على الانحناء فهو مخالف لقواعد عود الضمير على أقرب مذكور وهو النبي.

ج- ترجيحاته في الأساليب:

جواب إذا الشرطية من قوله:"كان رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- إِذَا اغتسل من جنابة غسل يديه ثم تَوَضَّأَ وضوء الصلاة..."

---

[1] عمدة القاري :ج١٤٨/٤.
[2] العدة في إعراب العمدة:ج٤٨١/١

يقول ابن فرحون:" قولُه: "غَسَل يديه": جواب "إذَا"، والعامل في "إذَا" فعلها أو جوابها على ما تقدّم... والمعنى: "إذَا شرع في الاغتسال غسل يديه". أو يُقدّر: "أراد الاغتسال". والجملة من "إذَا" في محلّ خبر "كان"... ويرجح هنا وقوع "غسل" جوابًا لـ"إذَا" على كونه في محل خبر "كان" بكونه وقع ماضيًا، وخبر "كان" لا يقع ماضيًا إلَّا قليلًا... ومتى قدّر "غسل" في محل خبر "كان" كان جواب"إذَا" محذوفًا تقديره: "كان رسول الله –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم– غسل يديه إذَا اغتسل من الجنابة غسل يديه"، ثم حذف استغناء عنه بالمذكور. وفيه فتور. والأوّل أولى وأفصَح."[1]

نلحظ في النص السابق أنه **أولا:** قوله" ويرجح هنا وقوع "غسل" جوابًا لـ"إذَا" على كونه في محل خبر "كان" يوحي بأن الجملة الفعلية" غسل يديه" تجوز في هذا السياق النصي المذكور أن تكون خبرا لكان لكنه غير راجح، وهذا في رأيي لا يصح؛ لأننا إذا حذفنا جملة الشرط وأكملنا الكلام فقلنا: كان النبي غسل يديه ثم توضأ للصلاة، فإن الفائدة لا تحقق التواصل المقصود، لأنها لم تقدم جديدا وإن كانت موافقة للقواعد، ثم إنها اجتثت من سياقها الذي أعطاها قصدا معينا فهي رهينة به، فإذا خرجت من هذا السياق أفادت معنى آخر غير مقيد بزمن معين أو موضوع معين كالاغتسال، ولكي يجعل الجملة دالة على هذا الموضوع وتقييدها به قدر في الوجه المرجوح قائلا: كان رسول الله غسل يديه إذَا اغتسل من الجنابة غسل يديه. ولا أدر ما الداعي إلى ذكره مؤخرا والكلام إنما هو في الحديث عن الاغتسال من الجنابة.

ثانيا قوله:(بكونه وقع ماضيًا، وخبر "كان" لا يقع ماضيًا إلَّا قليلًا) أراه فيه متناقضا مع نفسه، حيث إنه ذكر في الشاهد الذي حللته سابقا أن خبر كان يقع ماضيا ودل على ذلك أكثر الأحاديث، وهنا يصفه بالقليل. وعلى أية حال فإن الجملة الفعلية " غسل يديه" في هذا السياق هي جواب الشرط: إذا اغتسل من الجنابة أو أراد الاغتسال منها، وهذا هو المعنى المقصود تواصليا.

جواب لو الشرطية من قوله:"لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ..."

[1] العدة في إعراب العمدة:ج٢٢٦/١.

يقول ابن فرحون:" وتقدّم الكَلام على "لو" في الحديث الأوّل من "الصّلاة". فالتقدير هنا: "لو قُدّر أنّ أحدهم". فتكون "أنّ" في محلّ رفع، مفعول لم يُسمّ فاعله. و"إذا" وفعلها وجوابها في محلّ خبر "أنّ". وجوابُ "إذا": "قال"، وهو أولى من أن يكُون خبرًا لـ "أنّ"؛ لأنّه أقرَب، ولما يلزم من الحذف والتقدير." [1]

حين نقارن بين ترجيح ابن فرحون لكون الجملة الفعلية خبرا لـ"أنَّ" وبين ما ذكره في الشاهد السابق نجده زاد في العلة المرجِّحة هنا على ما ذكره في حديث(كان إذا اغتسل من الجنابة)، حيث لم يذكر هناك بأن الجملة الفعلية أقرب للشرط، ووضح هنا أيضا أنه يلزم الحذف والتقدير. وما قلته في الاعتراض عليه هناك يمكنني قوله هنا، حيث إنه لا داعي تواصليا لذكر هذا الوجه المرجوح لأنه مبني على انتزاع الجملة من سياقها وموضوعها، وتصير دالة على عدم تقييد هذا القول بالجماع، فلو قلنا إن الجملة الفعلية خبر للناسخ لكان المعنى: لو أن أحدهم قال اللهم جنبنا الشيطان إذا أراد أن يأتي أهله قال، وهذا لا يمكن قبوله بتاتا، لذا فقد أحسن هنا حين رجح بناء على قاعدة القرب المكاني أو الموقعي.

نتائج البحث

من خلال دراسة الترجيح النحوي عند ابن فرحون تبين ما يلي:

لم يتقيد ابن فرحون في ترجيحه بمذهب نحوي معين، وإنما وجه في ضوء المدارس النحوية وفقا لما يراه صالحا ومناسبا للمعنى والسياق، فقد وافق البصريين في العديد من المسائل، كما وافق الكوفيين في غيرها، واعتد برأي بعض النحاة مخالفا جمهورهم في بعض الترجيحات وتوسع في الجواز النحوي والقياس على ضوء القليل والنادر في اللغة لاسيما إن وافقه المعنى.

كثيرا ما علل ابن فرحون ترجيحاته، وهذه العلل لم تكن لغوية فحسب، وإنما وُجِدَتْ علل تداولية مقامية ترجع إلى السياق المقامي بما يحتويه من ثقافة المحلل، ومعتقداته، وخلفيته المعرفية، وإحاطته بالعالم الخارجي...إلخ.

لم يَخْرج ابن فرحون عن رواية الحديث في الترجيح وإن احتمل التركيب غيرها إلا

[1] العدة في إعراب العمدة:ج٣/١٩٠.

أنه في النهاية يقول والرواية بكذا.كما أنه اعتمد على تعدد الروايات في دعم رأيه في بعض السياقات.

لم يَسلَم ابن فرحون في بعض الترجيحات من التناقض مع نفسه، حيث وجدناه يصف بعض الوجوه بأنها قليلة ويختار غيرها، وفي سياق آخر للتركيب نفسه نجده يخرج في ضوء هذا القليل ولا يصفه بأنه قليل بل يدافع عنه، كما أنه رجح وجوها وُجِدَ ما هو أنسب منها للسياق والمعنى.

امتاز التحليل النحوي عند ابن فرحون بأنه تحليل وظيفي يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من ناحية وبالبعد الخارجي الذي يتحكم في فهمها وتحديد القصد منها بما يشمله هذا البعد من اعتبارات مختلفة من ناحية أخرى.

كان للفقه دور بارز في التحليل النحوي عند ابن فرحون، حيث إنه لم يغفل آراء الفقهاء والاستناد إليها في ترجيحاته، كما أنه خالف الفقهاء في ترجيحاتهم وفنَّد آراءهم ودحضها في بعض المسائل.

ابتعد ابن فرحون في غالب ترجيحاته عن التكلف في التقدير النحوي، كما ابتعد عن التقديرات التي بها فتور في المعنى أو الصياغة النحوية.

كثرت ترجيحات ابن فرحون في الجملة الفعلية؛ وذلك لأن لها دورا كبيرا في بناء الخطاب بما تكتنفه أفعالها من تعدد في الدلالات على المستوى النحوي والمعجمي والسياقي المقامي، مما أسهم في تعدد الاجتهادات والتأويلات، وظهر في هذا المبحث وغيره دور المتلقي والمتكلم في الترجيح النحوي.

قدَّم ابن فرحون معالجة نصية للتراكيب النحوية للحديث الشريف على ضوء التراكيب النحوية للقرآن الكريم في غالب تحليلاته، وإن كان الاستشهاد بالقرآن على سبيل الاستئناس، إلا أنه أثبت بما لا يدع مجالا للشك تعالق النصوص، وتشابه التراكيب، وكونها يفسر بعضها بعضا، وهذا بلا شك يطعن ويرد على من أنكر الاستشهاد بالحديث على القواعد النحوية، كما يؤكد أن اللغة واحدة وإن اختلفت المستويات أو المدونات.

تعددت الألفاظ الدالة على الترجيح وتنوعت عند ابن فرحون فكان منها: الأصح، وأبين، وأحسن، والصحيح، فترجح، أشد معنى، وهو أحسن، والظاهر، وهو الظاهر، أولى بالجواز، والمعنى عليه هنا، والأحسن، والمعنى أبين، واختير، وهو الأظهر، وهو

الصواب، وهذا أحسن من غيره، والأول أظهر...إلخ.

ثبت بالمصادر والمراجع والدوريات

أ. **مصدر الدراسة الرئيس:**

العدة في إعراب العمدة : بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث(أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري – الدوحة، قطر، ط١، (د:ت).

ب. **المصادر والمراجع :**

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لشهاب الدين القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ.

أساسيات علم لغة النص مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه: كلماير وآخرون، ترجمة د. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٨م.

الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م.

إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط٥، ١٤٠٩هـ –١٩٨٩م.

الإعلام بفوائد عمدة الأحكامل: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

أوضح المسالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن هشام، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د:ت.

البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي: تحقيق: صدقي محمد جميل،

دار الفكر – بيروت، ط١٤٢٠ هـ.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق(الأجزاء من ١–٥)، ط١، ١٤١٩هـ: ١٩٩٨م، ودار كنوز إشبيليا(الأجزاء من ٦: ١٣)، ط١، ١٤٣٣هـ.

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط١، ١٤٢٨ هـ.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

حاشية الصبان على شرح الأشمونى لمحمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١ ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د.ط، ١٩٥٢م.

دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي ، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، د:ت.

دينامية النص تنظير وإنجاز د. محمد مفتاح ، المركز الثقافي العربي، ط٢، ١٩٩٠م.

ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،سلسلة ذخائر العرب(٥٢) دار المعارف، القاهرة، ط٢، د:ت.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة،ط٢٠، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري: دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان،

ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

شرح الرضي على الكافية، تحقيق د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - ليبيا. ط ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.

شرح المفصل لابن يعيش: تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي، تأليف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان،١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١ ،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

شرح سنن أبي داود لشهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

شرح صحيح مسلم المسمى (الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج) جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري الشافعي، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي، دار المنهاج - دار طوق النجاة، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥ هـ.

صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، ط١، ١٤٢٢هـ.

عتبات النص الأدبي مقاربة سيميائية للباحثة: بخولة بن الدين، مجلة سمات، مجلد ١،عدد ١، مايو ٢٠١٣م.

العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، تأليف: علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان ابن العطار، تحقيق: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد، تأليف:عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. سَلمان القضَاة دَار الجيل، بَيروت، لبنان، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

علم اللغة النصي النظرية والتطبيق د. عزة شبل محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ: ٢٠٠٩م.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د: ط، د:ت.

الكتاب لسيبويه: تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

كشف اللثام شرح عمدة الأحكام: شمس الدين السفاريني تحقيق وتخريج : نور الدين طالب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، دار النوادر – سوريا، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري لمحمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ– ١٩٩٥م.

اللمحة في شرح الملحة، تأليف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م.

المجال الدلالي للفعل ومعنى حرف الجر المصاحب له: د. إبراهيم الدسوقي، دار

غريب للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٦م.

مدخل إلى علم اللغة النصي فولفانج هاينة من وديتر فيهفيجر، ترجمة د. فالح بن شبيب العجمي، سلسلة اللغويات الجرمانية، الكتاب ١١٥، مطابع جامعة الملك سعود، ١٤١٩هـ.

مرجع الضمير في القرآن الكريم د. محمد حسنين صبره، دار غريب للطباعة، ط١، ٢٠٠١م.

المسائل السفرية في النحو لابن هشام، تحقيق، د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

معترك الأقران في إعجاز القرآن لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

معجم المصطلحات النحوية والصرفية د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط١، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.

معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ– ٢٠١١م.

مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق، د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميستو وآخرون، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر. د: ت.

ج. الدوريات العربية :

الاستئناف النحوي ودوره في التركيب د. مصطفى النحاس، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٦٥، ربيع الثاني ١٤٠٩هـ– نوفمبر ١٩٨٩م.

المقارنة بين المعرفة والعلم د. بلبل عبد الكريم، مقال بشبكة الألوكة/ ثقافة ومعرفة وفكر، تاريخ الإضافة ٢٠٠٩/١١/١٢م، ٢٤/ ١٤٣٠/١١هـ. https://www.alukah.net/culture//0/8227